

Distr.: General
13 March 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

البند ٥١ من القائمة الأولية*

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري
الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨

التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لجمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابةً لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٦/٢٠٠٦ إلى الأمين العام بأن يقدم إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية معلومات عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لجمع المعلومات، كجزء من عملية الإبلاغ السنوي إلى اللجنة. ويستعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة على الصعيدين الدولي والإقليمي، ويحدد العقبات والقيود التي تجري مواجهتها. وقد أعدت التقرير أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استناداً إلى المعلومات التي قدمتها كيانات من منظومة الأمم المتحدة وغيرها بشأن ما بُذل في عام ٢٠٠٨ من جهود لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، بغية تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وما هو فعال منها.

* A/64/50.

** E/2009/100



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - نحو بناء مجتمع معلومات يركز على البشر وشامل للجميع وموجه نحو التنمية
٤	ألف - الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها
٥	باء - فجوة النطاق العريض
٦	جيم - توافر المحتوى المحلي
٧	دال - الشواغل المتعلقة بخصوصية البيانات
٩	ثالثا - التنفيذ والمتابعة على الصعيدين الإقليمي والدولي
٩	ألف - التنفيذ والمتابعة على الصعيد الإقليمي
١٨	باء - التنفيذ والمتابعة على الصعيد الدولي
٤٧	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

- ١ - أُعدت هذه الوثيقة استجابةً لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ و ٨/٢٠٠٧ اللذين يطلبان إلى الأمين العام أن يقدم معلومات إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، استناداً إلى مساهمات الكيانات المختصة التابعة للأمم المتحدة والكيانات الأخرى، حسب الاقتضاء.
- ٢ - وفي القرار ٣/٢٠٠٨، أوصى المجلس كذلك بأن يوجه ميسرو مسار العمل انتباه اللجنة لدى تقديم تقاريرهم إلى أمانتها إلى العقبات والمصاعب التي اعترضت طريق جميع أصحاب المصلحة بشأن الالتزامات والتوصيات المتصلة بمسار عمل كل منهم على الصعيدين الإقليمي والدولي وأن يطرحوا مقترحات على اللجنة لاتخاذ الإجراءات الممكنة عند الاقتضاء.
- ٣ - ويشتمل هذا التقرير على تحليلات للردود المقدمة من ٢٠ منظمة دولية وإقليمية على رسالة وجهها الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يدعوها فيها إلى التقدم بمساهمات بشأن الاتجاهات والإنجازات والعقبات المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة^(١). ولا يدعي التقرير توفير حصر شامل لكافة الجهود الرامية إلى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وإنما ينصب تركيزه على المبادرات الرئيسية المتخذة منذ شباط/فبراير ٢٠٠٨، كما أبلغت عنها المنظمات المختصة^(٢).

(١) الاتحاد البريدي العالمي، والاتحاد الدولي للاتصالات، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، والتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية، وجامعة الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومجلس أوروبا، ومركز التجارة الدولية، ومنتدى إدارة الإنترنت، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، واليونسكو.

(٢) يمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالمعلومات المقدمة من كل منظمة على الموقع الشبكي للجنة: <http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=2696>.

ثانياً - نحو بناء مجتمع معلومات يركز على البشر وشامل للجميع وموجه نحو التنمية

ألف - الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها

٤ - ما انفكت الفجوة الرقمية تضيق في عام ٢٠٠٨ في مجالات عديدة. وقد تم الآن بلوغ مرحلة مهمة من مراحل التقدم في سبيل إقامة مجتمع معلومات عالمي: فأكثر من نصف سكان العالم قد حصل على الأقل على مستوى ما من الاتصال. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح ما بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من سكان العالم يعيشون الآن في نطاق شبكات الهاتف المحمول، ويمثل هذا ضعف المستوى المسجل في عام ٢٠٠٠. ويقدر الاتحاد الدولي للاتصالات أن عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول بلغت ٤ مليارات في نهاية عام ٢٠٠٨، مما يشكل نسبة نفاذ عالمية للهاتف المحمول تزيد على ٦٠ في المائة^(٣). ومن بين الفوائد الناشئة عن زيادة استخدام الهواتف المحمولة انتشار استعمالات خدمات الرسائل القصيرة التي يتزايد استخدامها لأغراض مبتكرة تشمل المعاملات المالية، والحصول على آخر المعلومات عن أسعار السوق، وإرسال الأنباء، والإخطار بحالات الطوارئ، ووظائف عديدة أخرى.

٥ - كما أن فجوة الإنترنت بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تتضاءل، وإن كان هذا يتم بوتيرة أبطأ. ففي نهاية عام ٢٠٠٨، كان نصف عدد مستخدمي الإنترنت في العالم يأتي من البلدان النامية، وبخاصة من آسيا. وعلى الصعيد الإقليمي، تشهد أفريقيا والشرق الأوسط أسرع نمو للمحمول والإنترنت.

٦ - وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، لا يزال هناك العديد من التحديات. فثمة فوارق شاسعة قائمة من حيث النفاذ والأسعار المناسبة عبر البلدان والمناطق وفي داخلها على حد سواء. ففي البلدان النامية ككل، لا يستخدم الإنترنت سوى ١٢ في المائة من السكان. وعلاوة على ذلك، يتزايد ابتعاد النقاش المتعلق بالفجوة الرقمية عن قياسات الاتصال الأساسي متجهاً نحو قضايا السرعة (سعة النطاق) وقضايا تتمحور حول المستخدم مثل توافر المحتوى المحلي وخصوصية البيانات. وتشكل فجوة النطاق الواسع تحدياً بالغاً، حيث إنها تواصل الاتساع، وإنه يوجد اختلاف كمي كبير جداً بين من يتمتعون بالاتصال بالإنترنت الواسع النطاق ومن لا يتمتعون به. وتستدعي التحديات المتعلقة بانخفاض تكلفة

(٣) انظر "Worldwide mobile cellular subscribers to reach 4 billion mark late 2008" (من المتوقع أن يصل عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول إلى ٤ مليارات شخص في أواخر عام ٢٠٠٨)، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، (http://www.itu.int/newsroom/press_releases/2008/29.html).

الوصول إلى النطاق العريض وإعداد المحتوى المحلي وخصوصية البيانات اهتماماً خاصاً من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

باء - فجوة النطاق العريض

٧ - على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزته البلدان النامية في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسد الفجوة الرقمية، لا تزال هذه البلدان أقل حظوة من حيث التغطية بالنطاق العريض، حيث مثلت نسبة ٣٥ في المائة من المشتركين في خدمات النطاق العريض في العالم في عام ٢٠٠٦، ومثلت أفريقيا نسبة تبلغ أقل من ١ في المائة. ومن ثم، فإن "الفجوة الرقمية" تنحسر لصالح "فجوة النطاق العريض". فالاتصال الهاتفي بالإنترنت تكاد قوته لا تكفي لتعاملات البريد الإلكتروني، ناهيك عن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية. ويعني الاتصال الهاتفي بالإنترنت الانتظار عدة دقائق لفتح رسالة إلكترونية، بل والمزيد من الوقت لتحميل ملف من نسق الوثائق المحمولة (PDF). ويتسبب بطء الاستجابة في تثبيط العزائم بل وفي منع الناس من استخدام تطبيقات يمكنها أن تحسن الكفاءة وترفع الإنتاجية.

٨ - والوصول إلى النطاق العريض بأسعار زهيدة أمر ضروري لتحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص التي تهيئها شبكة الإنترنت. وتركز منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها الآخرون - بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص - على قضايا النطاق العريض كجزء مما تبذله من جهود لمساعدة البلدان النامية على بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - وفي هذا السياق، وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الثالثة للمرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي، قامت الحكومة التونسية، بالتعاون مع الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات، وبالتشارك مع التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومصرف التنمية الأفريقي، بتنظيم المنتدى الثالث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع - بعد ثلاث سنوات من انعقاد مؤتمر تونس العاصمة في الحمامات بتونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تحت رعاية الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي. وقد تناول منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع الاستراتيجيات والخيارات الرامية إلى توسيع نطاق الوصول بين البلدان المنخفضة الدخل إلى تكنولوجيا النطاق العريض الأرضي واللاسلكي بأسعار زهيدة. وهياً المنتدى الفرصة لعرض بعض المبادرات المتعلقة بالنطاق العريض التي طُرحت في الآونة الأخيرة والتي تستهدف البلدان المنخفضة الدخل، وكذلك تقاسم الخبرات الوطنية المتصلة بنشر استخدام النطاق العريض. وحضر المنتدى ما يقرب من ١٥٠٠ مشارك مثلوا

أكثر من ٦٠ بلداً^(٤). ويشكل منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع حدثاً سنوياً مهماً يهدف إلى الحفاظ على الزخم الناشئ عن مؤتمر القمة العالمي.

جيم - توافر المحتوى المحلي

١٠ - انطلاقاً من منظور إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، يشكل نقص المحتوى المحلي على الإنترنت وغير ذلك من أشكال هذه التكنولوجيات (كأجهزة الهاتف المحمول) مصدراً متنامياً من مصادر القلق. وهو يُعتبر عقبة رئيسية أمام إقامة مجتمع معلومات شامل للمجتمع. فحتى في البلدان النامية التي تتفاخر بوجود مستوى رفيع نسبياً من الاتصالات، يكون المكون المحلي - أي المعلومات المقدمة باللغات المحلية التي تعبر عن قيم المجتمعات المحلية وأساليب حياتها واحتياجاتها - نادراً. ولا بد من مواجهة هذا التحدي لإطلاق الطاقة الكاملة للإنترنت وللمتمكين من تيسير وصول الجميع إلى المعرفة والمعلومات واستخدامهم لهما^(٥). ويمكن للمحتوى المنتج محلياً أن يساعد على تمكين الفقراء، وذلك، في جملة أمور، عن طريق تزويدهم بوسائل تعلم على الشبكة، وخلق فرص جديدة للأعمال، وتحسين فرص الوصول إلى المعلومات عن الأسواق الزراعية والتنبؤات المناخية.

١١ - ولا يؤدي ازدياد نفاذ الإنترنت وحده بالضرورة إلى حفز زيادة في المحتوى المحلي. إذ يتطلب إنتاج المحتوى المحلي امتلاك المالكين أو المؤلفين للحوافز والموارد لإنشاء أو تكييف أو تبادل هذا المحتوى. ولا تزال الوكالات التي "تدفع" بالمحتوى العالمي (أو غير المحلي) تتمتع بوجه عام بقوة أكبر ومصادر أكثر من تلك التي تنشر المحتوى المحلي. ويفتقر الأفراد والمنظمات في العديد من البلدان النامية إلى الموارد المالية والتقنية اللازمة لإنشاء محتوى مناسب للاحتياجات المحلية. فإذا كانت رغبة الشركات تعتمد على مدى استعداد القطاعات الفقيرة في المجتمع للصرف على المحتوى المحلي، فمن المحتمل ألا يتمكن القطاع الخاص وحده من هئية الظروف المواتية في السوق لسد هذه الثغرة. بل إن العديد من المبادرات المتعلقة بالمحتوى التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجنح إلى "الدفع" بالمحتوى الخارجي نحو المجتمعات المحلية، للمساعدة بصفة رئيسية في تيسير فرص "الوصول" إلى معارف الآخرين. ونادراً ما تستخدم التكنولوجيا والترتيبات الجديدة (كمراكز الاتصال عن بعد) لتعزيز "دفع" المحتوى المحلي من السكان المحليين. وهكذا، فكفة

(٤) انظر <http://www.ict4allforum.tn/>

(٥) في الهند مثلاً يستخدم الإنترنت أكثر من ١٨ مليون شخص يبلغون أكثر من ١٥ عاماً من العمر. ومع ذلك، فمعظم سكان الهند البالغ عددهم مليار نسمة لا يتمتعون إلا بوصول محدود إلى الإنترنت، حيث إنهم لا يتحدثون الإنكليزية. (انظر <http://gigaom.com/2006/08/17/local-content-for-indian-internet-growth/>).

التوازن بين "الدفع" و "الجذب" - أو بين العرض والطلب - تميل إلى حد كبير في اتجاه المحتوى غير المحلي.

١٢ - وفي حين أن أهمية المحتوى المحلي قد أثرت في العديد من الاجتماعات الدولية وعن طريق الجهات المانحة ووكالات التعاون، فلا تزال المبادرات الملموسة والخبرات في هذا المجال نادرة. ومن بين القضايا التي يتعين تناولها المدى الذي توفر في إطاره الشراكات بين القطاعين العام والخاص أسلوباً لإعداد المزيد من المحتويات والخدمات المحلية التي تستهدف الفقراء. وفي إعداد خطة مشتركة تراعي ديناميات العرض والطلب على المحتوى المحلي ما سيساعد على تجميع مختلف أصحاب المصلحة من أجل إيجاد سبل أفضل لحل مشكلة المحتوى المحلي. ولعل من المفيد إعداد حصر بأفضل الممارسات السياساتية الرامية إلى النهوض بالمحتوى المحلي.

دال - الشواغل المتعلقة بخصوصية البيانات

١٣ - ثمة مجال آخر يشكل مصدراً متزايداً من مصادر القلق في مجتمع اليوم المترابط بالشبكات، وهو يتعلق بخصوصية البيانات. ولم تبلغ الشواغل المتصلة بالخصوصية مرحلة الاهتمام المحوري في مؤتمر القمة، على الرغم من اعتبار الخصوصية مسألة مهمة في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة^(٦). وقد أصبحت مسألة الخصوصية مؤخراً واحداً من الموضوعات الرئيسية لمجتمع المعلومات الناشئ، على الأقل في ضوء انتشار الدور الذي تؤديه محركات البحث على الشبكة العالمية والانتشار السريع لما يسمى بخدمات الشبكات الاجتماعية. ويمكن أن يتسبب تسرب البيانات ووقوع الجرائم الحاسوبية في ضرر كبير للجماهير، وقد أصبح مجتمع المعلومات العالمي أكثر ضعفاً أمام الأنشطة غير القانونية والغازية. ويوجد أيضاً تهديد واضح للسلامة الشخصية للمستخدمين نتيجة استئمان الشركات الكبيرة (مثل ياهو، وغوغل، وفيسبوك، ومايسبيس (فرع من شركة نيزو)) على قدر بالغ من المعلومات الشخصية. وهذه المسائل مهمة أيضاً لمستخدمي الإنترنت في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فتكنولوجيات "تصيد المعلومات" والقرصنة جعلت من الممكن التسلسل إلى حسابات المستخدمين وإساءة استغلال المعلومات الخاصة بهم. وعلاوة على ذلك، فإن لتدفقات البيانات عبر الحدود القدرة على التحايل على القوانين المحلية. وقد تتعرض أيضاً البلدان النامية، بسبب افتقارها إلى قوانين لحماية الخصوصية تستوفي المعايير التي يحددها شركاؤها التجاريون في البلدان المتقدمة، للتمييز في سياق التجارة الدولية^(٧).

(٦) انظر <http://www.itu.int/wsis/index.html>.

(٧) في حالات الاستعانة بالمصادر الخارجية عبر البحار تدرج عادة أحكام لحماية البيانات في عقود الخدمات.

١٤ - ويتمثل الغرض الرئيسي من تشريع حماية البيانات في كفالة عدم معالجة البيانات الشخصية دون علم صاحب البيانات ودون موافقته على ذلك في حالات معينة. وهذه مسألة حيوية لضمان دقة البيانات الشخصية ذات الصلة ولإنفاذ مجموعة من معايير معالجة المعلومات. ويوجد خلاف كبير فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي اعتبار عناوين بروتوكول الإنترنت (IP) بيانات سرية أم بيانات شخصية. فعناوين بروتوكول الإنترنت تتيح لمحررات البحث التعرف على تاريخ البحث للمستخدم الواحد واستخدامه لعرض إعلانات ملائمة له وإضافة المعلومات التجارية المناسبة إلى صفحة نتائج البحث. وتحتج محررات البحث مثل غوغل، وياهو، وأم أس أن بأن الاحتفاظ بخصوصية هذه البيانات قد يعرقل نموذج الأعمال الخاص بكل منها ويقوض جودتها كمحررات للبحث وكجهات مقدمة للخدمات^(٨). وبالمثل، تشكك الجهات المراقبة للمعلومات في العالم في كيفية تناول مواقع خدمات الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك، ومايسبيس، وبيبو للبيانات الشخصية، وما إذا كان ينبغي الإلقاء بعقب حماية خصوصية الأفراد بالكامل على عاتق المستخدم. وسوف تتزايد أهمية هذه المسائل مع تزايد عدد مستخدمي خدمات الشبكات الاجتماعية في البلدان النامية خلال السنوات القادمة^(٩).

١٥ - ولعل هذه الاتجاهات توحى بضرورة وضع سياسات عامة وأنظمة محدثة وأكثر فعالية على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي. فالبلدان تتناول حلول أمن الفضاء الحاسوبي وخصوصية البيانات بطرائق مختلفة ووفقاً لأولويات وتحديات ومستويات تطوير متباينة. وقد ظهر العديد من النهج الوطنية المختلفة، ولكن الرد العالمي النطاق على هذه المشكلة ذات البعد العالمي الفعلي لم يظهر بعد. وقد بدأت البلدان والمناطق النامية بمساعدة المنظمات الدولية، وبخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، إعداد قوانين ومؤسسات فعالة لحماية البيانات كجزء مما تبذله من جهود لإعداد قوانين الفضاء الحاسوبي وزيادة مشاركتها في مجتمع المعلومات. ولا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الأعمال لرفع الوعي بقضايا خصوصية البيانات وسريتها، مع الاعتراف بالفوارق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لضمان حقوق مستخدمي الإنترنت في الجنوب وشواغلهم المتعلقة بالخصوصية.

(٨) انظر <http://www.eff.org/issues/search-engines>.

(٩) في الصين مثلاً، من المتوقع أن يبلغ إجمالي عدد مستخدمي مواقع خدمات الشبكات الاجتماعية الرائدة ١١٠ ملايين شخصاً في عام ٢٠٠٩ و ١٨٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠١٠.

ثالثاً - التنفيذ والمتابعة على الصعيدين الإقليمي والدولي

ألف - التنفيذ والمتابعة على الصعيد الإقليمي

١٦ - تواصل اللجان الإقليمية للأمم المتحدة دعم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي من خلال خطط العمل الإقليمية^(١٠). وقد أُفيد عن تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة، تشمل تسهيل تبادل الخبرات المتعلقة بأفضل الممارسات على الصعيد الإقليمي، وتقديم الدعم إلى الحكومات الوطنية في مجال وضع السياسات العامة، ونشر الخدمات الإلكترونية، ومختلف جهود بناء القدرات.

١ - أفريقيا

١٧ - واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وقدمت بالتعاون مع حكومتي كندا وفلندا المساعدة في الترويج لسياسة عامة تمكينية وبيئة تنظيمية، وإعداد الأطر التنظيمية، ووضع الخطط والاستراتيجيات القطاعية الوطنية للهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات في مجال الحكومة الإلكترونية، والصحة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية. ويزيد عدد البلدان الأفريقية والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية التي تعد وتنفذ استراتيجيات ومبادرات إلكترونية تتماشى مع غايات وأهداف مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقية، وخطة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن اقتصاد المعرفة، ومؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات^(١١).

١٨ - وقد حققت الأطر الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتائج رائعة بفضل الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وعُرضت استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية أثناء الاجتماع السادس لرابطة منظمي المعلومات والاتصالات لأفريقيا الشرقية والجنوبية/لجنة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات التابعة للسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية المعقود

(١٠) انظر E/CN.4/16/2007/2.

(١١) في عام ٢٠٠٨، وضعت بنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وغامبيا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا خططاً قطاعية لتنفيذ سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وواصلت توغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون عملية إعداد سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستفادت بوركينا فاسو، وغانا، وكينيا، وموزامبيق من إعداد الأطر الوطنية لأمن الفضاء الحاسوبي. وجرت دراسات عن دور تكنولوجيا المعلومات في التجارة والنمو الاقتصادي ودور التجارة المحمولة في إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وغانا، وكينيا، ومصر. وجرت دراسة عن دور الهواتف المحمولة في التجارة والصيرفة في جنوب أفريقيا، والسنغال، وكينيا.

في مصر يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وبالمثل، اعتمد وزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المجتمعين في برايا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ نصوصاً قانونية تتعلق بالجرائم الحاسوبية وحماية البيانات الشخصية. واعتمد وزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا المجتمعين في برازافيل يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إطاراً تنظيمياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لعام ٢٠١٠.

١٩ - وأقيمت سبع شبكات بحوث أكاديمية تشارك فيها ٢٠ جامعة أفريقية، وهي تجري بحوثاً بشأن البيئة القانونية والتنظيمية من أجل (أ) تنفيذ السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (ب) المحتوى المحلي؛ و (ج) البرمجيات المفتوحة المصدر؛ و (د) الأجهزة المحمولة للدفع بالمحمول؛ و (هـ) والصحة بالمحمول؛ و (و) نظام معلومات مشترك بين الجامعات للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٢٠ - وخلال عام ٢٠٠٨، استفاد أكثر من ٤٠٠ عضو برلماني من أنشطة بناء القدرات في مجال دور البرلمانات في بناء مجتمع معلومات شامل^(١٢). وجرى تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن الحكومة الإلكترونية وحكومة المحمول، شاركت فيه الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنسقون الوطنيون للحكومة الإلكترونية، وذلك بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة في أديس أبابا خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٢١ - وشرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشبكة الأفريقية للتحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية في دراسة استقصائية بشأن متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، اشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتحالف العالمي، والاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي، استعرضت خلاله الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ذوو الصلة نتائج الدراسة الاستقصائية واتفقوا على آلية وخطة للمتابعة تكفلان الاستعراض المستمر.

٢ - آسيا والمحيط الهادئ

٢٢ - واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مساعدة الدول الأعضاء فيها على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي وشجعت على تبادل أفضل الممارسات

(١٢) أنشئت لجان برلمانية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وسوازيلندا، وغامبيا، وكينيا، والنيجر.

على الصعيد الإقليمي، وبخاصة تلك المتعلقة بإيجاد سياسة تمكينية وبيئة تنظيمية لمجتمع المعلومات.

٢٣ - وأثناء الدورة الأولى للجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حددت الدول الأعضاء الأولويات الرئيسية، وصاغت برنامج عمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ يهدف إلى (أ) توفير فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات في المناطق الريفية؛ و (ب) تحسين وصل منطقة المحيط الهادئ؛ و (ج) استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحد من أخطار الكوارث؛ و (د) رصد تنفيذ مؤتمر القمة العالمي. وسبق الدورة انعقاد اجتماع فريق خبراء تحت شعار "بعد خمس سنوات من عقد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والقضايا الناشئة في آسيا والمحيط الهادئ".

٢٤ - ولدى التشجيع على تنفيذ مسار عمل مؤتمر القمة العالمي المتمثل في "بناء القدرات والتعاون التقني"، أجرى مركز آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، تحت إشراف أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، سلسلة من الأنشطة، وأنتج مواد تدريبية متنوعة في عام ٢٠٠٨. ويتواصل تشغيل أكاديمية أساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقادة الحكومات عن طريق شراكات مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات التدريب الوطنية، فضلاً عن المنظمات دون الحكومية^(١٣). وعُقدت ثلاث حلقات عمل لجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وغرب ووسط آسيا، لالتماس ردود الفعل بشأن الوحدات الأكاديمية، كما عقدت دورة تدريبية على الصعيد الإقليمي للمدرسين. وجرى التطبيق الوطني الأول في منغوليا في كانون الأول/ديسمبر حيث سيقدم برنامج للتعليم المستمر يستخدم الوحدات الأكاديمية الثمانية اعتباراً من آذار/مارس ٢٠٠٩. وعُقدت في جزر المحيط الهادئ حلقة عمل أكاديمية دون إقليمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في جزر كوك. وسوف تترجم الوحدات إلى ست لغات هي: البهاسا الإندونيسية، والروسية، والمنغولية، وداري، والبشتون، والفرنسية^(١٤).

٢٥ - ونظم المركز أيضاً ١٠ دورات تدريبية ومنتدى عالمياً بالاقتران مع الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واجتماع فريق خبراء بشأن إنشاء الأكاديمية. وفي الجمل، شارك في مناسبات مركز آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على

(١٣) انظر <http://www.cepal.org/socinfo/default.asp?idioma=IN>

(١٤) كان المركز يعمل أيضاً مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل إعداد نسخة أفريقية من الأكاديمية أطلقت في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ٤٤٠ مشاركاً من نحو ٤٠ بلداً، من بينهم ١١٢ سيدة، يمثلون الحكومات، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق المركز أعمال محور التعاون الإلكتروني (e-Co Hub) في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وهو حيز تفاعلي لتقاسم المعرفة والخبرات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية^(١٥).

٢٦ - وأصدر المركز خمسة منتجات معارفية بشأن قدرات الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتضمن هذه المنتجات تقريراً تحليلياً بشأن حالة تنمية الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والاتجاهات والسياسات والاستراتيجيات المتصلة بها، وتقريراً بحثياً بشأن إعداد مؤشرات لقدرات التنمية البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأعد أيضاً منشوران عن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يركزان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإدارة الكوارث. وأخيراً، ومن أجل دعم المعهد الكوري لتطوير مجتمع المعلومات، صدر العدد الافتتاحي لدورية معونة "عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم" (*ICT World Today*) بهدف تعزيز تبادل أفضل الممارسات والمعلومات بشأن الاتجاهات الإقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية وحالات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٧ - وعُقدت في أذربيجان وبنكوك اجتماعات استشارية لإنشاء شبكة معارف إقليمية من مراكز الاتصالات الرقمية، أسفرت عن إنشاء شبكة مراكز الاتصالات الرقمية في آسيا الوسطى، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ لمراكز الاتصالات الرقمية. وكجزء من مشروع التعاون التقني المعروف باسم "تمكين المناطق الريفية عن طريق المراكز الإلكترونية المجتمعية"، نُظمت حلقة عمل دون إقليمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في نيودلهي، أعقبتها حلقة العمل التشاورية لأصحاب المصلحة الوطنيين التي عقدت في دكا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ تحت شعار تمكين المناطق الريفية عن طريق المراكز الإلكترونية المجتمعية.

٢٨ - وعلى الرغم من أن الاقتصادات المرتفعة الدخل في آسيا والمحيط الهادئ هي الرائدة في استخدام ونشر مختلف التكنولوجيات، فإن منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ككل لا تزال متخلفة عن الركب. ولتحقيق تقدم ملحوظ نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغايات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، لا تزال الاتصالات والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثلان أوليتين إقليميتين. ومع تحسين فرص الوصول إلى

(١٥) انظر <http://www.unapcict.org/ecohu>.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة بين أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، من المتوقع أن تحقق تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكاسب للناس والمجتمعات المحلية على النحو المنشود في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي بطريقة أكثر منهجية واستدامة.

٣ - غرب آسيا

٢٩ - تصدر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) كل سنتين منشوراً بعنوان "الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غرب آسيا" (Regional Profile of the Information Society in Western Asia) يجمع من الملامح الوطنية ويهدف إلى مساعدة الحكومات وأصحاب المصلحة على تحديث وتحسين استراتيجياتها وخططها التنفيذية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولرفع مستوى جودة المعلومات ودقتها في إصدار عام ٢٠٠٩، نظمت الإسكوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ حلقة عمل استشارية بشأن الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات في غرب آسيا.

٣٠ - والهدف من مشروع "الشبكات المعرفية من خلال نقاط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة المجتمعات المحرومة"، الذي تنفذه اللجان الإقليمية للأمم المتحدة تحت قيادة الإسكوا، هو تمكين المجتمعات المحلية الفقيرة والمحرومة بتحويل نقاط الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة إلى محاور معرفة متصلة شبكياً. وتضمنت أنشطة المشروع في عام ٢٠٠٨ تصميم بوابة لشبكة معارف، وإعداد "استراتيجيات معرفة" إقليمية وعالمية لعملية التحويل والتربيط الشبكي للمركز المتنقل. ونُظمت حلقة عمل تدريبية لموظفي المركز المتنقل بشأن استخدام البوابة الحديثة التصميم، وكذلك بشأن مفهومي التسويق وإدارة المعرفة.

٣١ - وفي ضوء الوضع الصعب في العراق، قامت الإسكوا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) بوصفهما شريكتين في مبادرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التعليم في العراق بتيسير جلسات لبناء القدرات في مجال إعداد الاستراتيجيات التعليمية، وتدريب المديرين على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب، وإعداد برامج تعليمية تهدف إلى تعليم اللغة العربية للأطفال العراقيين غير الناطقين بها. وانطوى هذا أيضاً على شراء معدات وتركيبها من أجل إنشاء مراكز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خمس محافظات عراقية، فضلاً عن توفير معدات لعشرة معامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مدارس البنين والبنات على حد سواء.

٣٢ - وفي عام ٢٠٠٨، نظمت الإسكوا حلقة عمل معنونة "التشريع الحاسوبي وتنفيذه في منطقة الإسكوا". وأسفرت حلقة العمل عن إصدار قائمة مقترحة بإجراءات تركز على بناء قدرات المشرعين بالمنطقة، ونداء لإعداد واستحداث قوانين تروج لتنسيق التشريعات الحاسوبية على الصعيد الإقليمي.

٣٣ - وفي محاولة لتشجيع الحكومات ومساعدتها في إعداد تطبيقات ملائمة للمواطنين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإسكوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ حلقة عمل لبناء القدرات مدتها ثلاثة أيام بعنوان "الحكومة الإلكترونية/حكومة المحمول في الدول العربية: بناء القدرات في مجال إدارة المعرفة عن طريق الشراكة". وحددت حلقة العمل المجالات الرئيسية للحكومة الإلكترونية/حكومة المحمول، ودرست القضايا والتحديات التي تواجه تطوير التطبيقات ذات الصلة، وبحثت الاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.

٣٤ - ولدى وضع القواعد الأساسية لإنشاء اسم النطاق "arab"، بُذلت جهود تعاونية مع الجهات الفاعلة الدولية في مجال أسماء النطاقات، مثل شركة أفيلياس (AFILIAS) وسجل المصلحة العامة (Public Interest Registry)، فضلاً عن المجتمعات المحلية التي تستخدم لغات تعتمد حروف الكتابة العربية، بما في ذلك الفارسية والأوردو. وبالإضافة إلى ذلك، شكل الفريق العامل المعني بأسماء النطاقات المدوّلة التي يستخدم فيها الخط العربي (ASIWG). وهو يجمع خبراء من مختلف البلدان الناطقة بالعربية وغير الناطقة بها بالإضافة إلى خبراء من أوساط اليونيكود وفرقة العمل المعنية بمندسة الإنترنت^(١٦). وقد نُظّم اجتماعان للفريق العامل في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر بالاشتراك مع الإسكوا. وأرسى الاجتماعان قواعد التعاون، وحددا القضايا والحلول التي بُحثت للمشاكل التقنية المتصلة باستخدام الخط العربي في أسماء النطاقات، واقترحا حلولاً لهذه المسائل كاستخدام علامات التشكيل والأرقام وتعبيرات الاحترام.

٣٥ - ولما كانت الإسكوا عضواً في الشراكة المعنية بقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية، فقد قامت في عام ٢٠٠٨ بعدة أنشطة تهدف إلى تحقيق أهداف الشراكة. وبالإضافة إلى نشاط الملامح الإقليمية المذكور أعلاه، نظمت الإسكوا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية والاتحاد الدولي للاتصالات، حلقة عمل تدريبية في عمّان بشأن قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقدمت حلقة العمل تدريباً على جمع البيانات للقائمة الرئيسية بمؤشرات

(١٦) انظر <http://unicode.org/>

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشمل المؤشرات المتعلقة بالهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووصول الأسر المعيشية والأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامهم لها، واستخدام الأعمال التجارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٦ - واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وبفضل التعاون مع حكومة كندا والمفوضية الأوروبية، عن طريق برنامج LIS 2 @ "التحالف من أجل مجتمع المعلومات"، قدمت اللجنة المساعدة في مجال الترويج لسياسة عامة تمكينية وبيئة تنظيمية، ومقترحات تصميم الإطار التنظيمي، وإعداد الخطط الوطنية والاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التعليم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والوصول الإلكتروني، والإنتاجية الإلكترونية في قطاعي التصنيع والزراعة. ويزيد عدد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تعتمد وتنفذ الاستراتيجيات والمبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتماشى مع غايات وأهداف استراتيجية مجمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (eLAC)، وفقا لمسارات عمل مؤتمر القمة العالمي^(١٣).

٣٧ - وبدأت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اعتماد المرحلة الثانية من خطة العمل eLAC للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ (eLAC2010) التي تضمنت تعديلات من حيث القدرات وفرص الوصول واستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب، والهياكل الأساسية وفرص الوصول، والصحة، والإدارات الحكومية والحكومة الإلكترونية، والقطاع الإنتاجي، وأدوات السياسات العامة، والأدوات الاستراتيجية. وقد أوصت هذه الخطة بتجديد ولاية غالبية الأفرقة العاملة المنبثقة عن خطة العمل والمعنية بالهياكل الأساسية، والصناعات المتكورة، والعمل من بعد، والتمويل، والإدارة الإلكترونية، والبرمجيات، والأطر التشريعية والقانونية. كما التمس إنشاء أربعة أفرقة جديدة تعنى بالصحة الإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات والإعاقة، والنفايات التكنولوجية، والقضايا الجنسانية.

٣٨ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٨ تيسير جهود واضعي السياسات الرامية إلى اغتنام الفرص المعززة بالتكنولوجيات عن طريق نشر ٢٠ دراسة، وأربعة كتب تتعلق بقضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المختلفة

ذات الصلة بالمنطقة، ومنشور يصدر كل سنتين بعنوان (*Latin America and Caribbean Digital Review*) ”الجلة الرقمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“، جُمعت مواده من الملامح الوطنية، ويهدف إلى مساعدة الحكومات وأصحاب المصلحة على تحديث وتحسين استراتيجياتها وخططها التنفيذية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(١٧). وواصلت اللجنة أيضاً تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى بلدان المنطقة.

٣٩ - وكُرست جهود ضخمة لتقديم المساعدة إلى السلطات الإحصائية الوطنية من أجل جمع مؤشرات موحدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي عام ٢٠٠٨، نظم مرصد مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي أنشأته اللجنة بدعم مالي من المركز الدولي لتطوير البحوث في كندا حلقة العمل الإقليمية الرابعة بشأن قياس مجتمع المعلومات التي عقدت في السلفادور. وأقيمت حلقتا عمل بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقياس التعليم مع إسهامات من معهد الإحصاءات بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ونشر مرصد مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكثر من ١٠ وثائق ذات صلة بالموضوع، ونظم حلقات عمل لبناء القدرات في مجال تنفيذ إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(١٨). وفيما يتعلق بهذه الأنشطة، حصلت اللجنة على دعم من الشراكة المتعلقة بقياس تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية، حيث إنها عضو في لجنتها التوجيهية. وأعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظاماً للمعلومات الإحصائية يدمج المؤشرات المتعلقة باستخدام الأسر المعيشية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتولت شؤون قاعدة بيانات PROTIC التي تتيح تبادل الخبرات وإقامة التآزر بين المشروعات الجارية في المنطقة^(١٩).

٥ - أوروبا ومنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٤٠ - واصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في إطار اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ

(١٧) يمكن تنزيلها من الموقع التالي: <http://www.cepal.org/socinfo/publicaciones/default.asp?idioma=IN>.

(١٨) اعتمد ١٧ بلداً حتى الآن مقترح المرصد بالنسبة لمؤشرات الوصول المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دراساتها الاستقصائية للأسر المعيشية، واعتمدت ١٠ بلدان مقترح المرصد باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتمدت ٧ بلدان مقترح المرصد المتعلقة باستخدام مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استقصاءات الشركات.

(١٩) متاحة على الموقع التالي: <http://www.cepal.org/tic/flash/default.asp?idioma=IN>؛ انظر أيضاً www.protic.org.

القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، التي اعتمدت في آرهُوس، بالدانمرك، في حزيران/يونيه ١٩٩٨ (اتفاقية آرهُوس)، العمل في عام ٢٠٠٨ على زيادة فرص وصول الجماهير إلى المعلومات البيئية ومشاركة الجماهير في اتخاذ القرارات، من أجل تعزيز حماية البيئة. واعتمدت الأطراف في اتفاقية آرهُوس قراراً بشأن أدوات المعلومات الإلكترونية، يشجع البلدان على إعداد برامج واستراتيجيات وطنية بالموارد الكافية من أجل المشاركة الإلكترونية في اتخاذ القرارات البيئية. كما أنه يوسع ولاية فرقة العمل المعنية بأدوات المعلومات الإلكترونية المنبثقة عن الاتفاقية، وآلية التنسيق التابعة لها لتعزيز النهج المتقاسمة تجاه نظم توفير فرص وصول الجماهير إلى المعلومات البيئية والمعايير المعدة لهذه النظم.

٤١ - وتواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في إطار لجنتها المعنية بالتجارة، تنفيذ الأعمال الرامية إلى تيسير الصفقات الوطنية والدولية عن طريق تبسيط وتنسيق العمليات والإجراءات وتدفقات المعلومات من خلال طرف عامل، هو مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية. وفي عام ٢٠٠٨، قام المركز بتوسيع نطاق تعاونه مع منطقتي أمريكا اللاتينية وأفريقيا عن طريق اجتماعيه الأوليين في المكسيك في نيسان/أبريل وفي السنغال في تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف تساعد هاتان المبادرتان كثيراً في تبادل المعلومات التجارية غير الورقية على الصعيدين الوطني والدولي في كل من المنطقتين.

٤٢ - وتقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدعم لتطوير السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتصادات آسيا الوسطى عن طريق برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى. وقد كانت لها الريادة منذ عام ٢٠٠٨ في إنشاء الفريق العامل للمشروع المعني بالتنمية القائمة على المعرفة. وعقدت اللجنة عدداً من الحلقات الدراسية الإقليمية والوطنية لبناء القدرات في مجال السياسات والقضايا القانونية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الإشارة على نحو خاص إلى التجارة الإلكترونية.

٤٣ - وتواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا الترويج للنقل الأكثر أمناً وكفاءة والمواتي للبيئة عن طريق إدماج أحكام في الصكوك القانونية الدولية تتيح استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أي عن طريق التجارة الإلكترونية، والبيئة الإلكترونية، والتوظيف الإلكتروني، والسلامة الإلكترونية. وفي عام ٢٠٠٨، استمر تنفيذ دفاتر النقل البري الدولي المحوسبة مع الحكومات الأعضاء، وعن طريق التعاون مع أصحاب المصلحة. ويقود تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عمليات التقدم في البيئة الإلكترونية والسلامة الإلكترونية في تكنولوجيات المركبات الجديدة.

باء - التنفيذ والمتابعة على الصعيد الدولي

١ - الجمعية العامة

٤٤ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٦٢ إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا التقرير المعد من أجل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن حالة تنفيذ ومتابعة مؤتمر القمة. وقررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثالثة والستين البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية"، وأن تحيله إلى اللجنة الثانية. ولدى النظر في هذا البند، كان معروضاً على اللجنة الثانية الوثيقتان التاليتان: (أ) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/63/72-E/2008/48)؛ و (ب) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٣٠/٥٠، بما في ذلك توصيات اجتماع الأمم المتحدة للمائدة المستديرة العاشر المشترك بين الوكالات المعني بتسخير الاتصالات لأغراض التنمية (A/63/180).

٤٥ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نظرت الجمعية العامة في التقرير المتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (الوثيقة A/63/411)، واعتمدت بتوافق الآراء القرار ٢٠٢/٦٣ بشأن هذا الموضوع. ورحبت الجمعية بمبادرة وصل أفريقيا بالإنترنت التي أطلقها الاتحاد الدولي للاتصالات، ولاحظت أن الإمكانيات التي ينطوي عليها العلم والتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بالنسبة للتنمية لم تتحول بعد إلى حقيقة ملموسة بالنسبة لغالبية الفقراء، وأكدت على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية. وسلمت الجمعية العامة بأهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير حلول لتحديات التنمية، وأن بإمكانها أن تعزز النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، والمساهمة في القضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي. كما أن الجمعية العامة (أ) شددت على دور الحكومات في صياغة السياسات العامة؛ و (ب) سلمت بالدور المهم الذي يضطلع به القطاع الخاص؛ و (ج) وسلمت بإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نقل التكنولوجيا؛ و (د) اعترفت بأن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة؛ و (هـ) أشارت إلى ما طرأ على الآليات المالية من تحسينات وابتكارات؛ و (و) شجعت على تعزيز التعاون ومواصلته بين أصحاب المصلحة لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات؛ و (ز) أقرت بدور

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كمحفز لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ح) طلبت إلى الأمين العام أن يقدم على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩ تقريراً عن عملية تعزيز التعاون؛ و (ط) دعت الدول الأعضاء إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني المنشأ لضمان المشاركة القيمة من كافة أصحاب المصلحة في منتدي إدارة الإنترنت في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وطلبت في النهاية إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته.

٢ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٦ - في إطار هذا البند المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ القرار ٣/٢٠٠٨، ومشروعات المقررات الأربعة الواردة في التقرير عن الدورة الحادية عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (E/2008/31). وقدر القرار ٣/٢٠٠٨ التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وتعلقت المقررات الأربعة بما يلي: (أ) مشاركة المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني في أعمال اللجنة أثناء دورتها الثانية عشرة والثالثة عشرة؛ و (ب) مشاركة الكيانات الأكاديمية في عمل اللجنة؛ و (ج) تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار المقرر تقديمه إلى اللجنة في دورتها الثانية عشرة؛ و (د) تقرير اللجنة عن دورتها الحادية عشرة وجدول أعمالها المؤقت ووثائقها المقدمة إلى دورتها الثانية عشرة.

٣ - فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات

٤٧ - عقد فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات تحت رئاسة الاتحاد الدولي للاتصالات اجتماعه الثالث في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الذي حضره ممثلون عن الاتحاد البريدي الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واليونسكو، واليونيدو. وأحاط المشاركون علماً بأن البرنامج الإنمائي لا يرغب في رئاسة فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ولكنه سيعين ممثلاً رفيع المستوى لأغراض الاتصال. ووافق الفريق بالتالي على أن يتم التناوب على الرئاسة في المستقبل بين الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو، وأكد تخصيص منصب نائب الرئيس الثاني للأونكتاد في عام ٢٠٠٩. وقُدمت جلسة إحاطة

إلى المشاركين بشأن نتائج اجتماع ميسري مسارات العمل الذي عُقد في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ والمشاورات المفتوحة التي عُقدت في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بشأن مجموعة المناسبات المتصلة بمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٩ (انظر أدناه). وأكد الفريق، بناء على طلب البرنامج الإنمائي، أن الاتحاد الدولي للاتصالات سيتولى الاضطلاع بتيسير مسار العمل C6، واتفق على إمكانية تولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاضطلاع بتيسير مسار العمل C7 (البيئة الإلكترونية). وناقش الفريق اقتراحات مختلفة بشأن أفضل السبل لتنظيم مجموعة المناسبات لعام ٢٠٠٩ دون أن يتخذ قراراً نهائياً. وأحيط المشاركون علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠٠٨، وبخاصة فقرته ٣٢. وفي هذه المسألة، دعا الرئيس المشاركين إلى إرسال آرائهم إلى الأمانة العامة. وناقش الفريق في النهاية العلاقة بينه وبين فريق الأمم المتحدة الإنمائي، وكيفية تحقيق إدماج أفضل للاستراتيجيات والإجراءات الرامية إلى تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في أطر عمل الأمم المتحدة لأغراض المساعدة الإنمائية، والتقييمات القطرية الموحدة.

٤ - تيسير مسارات العمل

٤٨ - عُقد الاجتماع الثالث لميسري مسارات العمل في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ برئاسة الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو والبرنامج الإنمائي. وأفاد المشاركون عن مختلف اجتماعات تيسير مسارات العمل وناقشوا سبل تعزيز العملية. وسرى اتفاق عام على أنه ينبغي تركيز مجموعة المناسبات المتصلة بمؤتمر القمة العالمي في أسبوع واحد، وأنه ربما كان من الأفضل مناقشة عدد من المواضيع بدلاً من مختلف مسارات العمل. واقترح بعض المشاركين إنشاء لجنة توجيهية لكل مسار عمل بل وفريق استشاري عالمي متعدد أصحاب المصلحة لأسبوع مجموعة المناسبات المتصلة بمؤتمر القمة العالمي.

٤٩ - ولتحليل التحديات التي تعترض متابعة مؤتمر القمة العالمي لاجتماع المعلومات واستكشاف مسارات جديدة، اشترك الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو في رئاسة اجتماع تشاوري مفتوح يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أثناء مجموعة المناسبات المتصلة بمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٩. وكان حضور الاجتماع كبيراً، وتركزت المناقشات على ضرورة إعادة تشكيل مجموعة المناسبات المتصلة بمؤتمر القمة العالمي. ولا يزال بعض المشاركين يؤيدون تنظيم اجتماعات حول المواضيع نفسها بدلاً من مسارات العمل. وأشار المشاركون آخرون إلى أن مسارات العمل حظيت بتأييد رؤساء الدول والحكومات، وينبغي ألا يستعاض عنها بالمواضيع. واقترح تنظيم حلقات عمل بشأن عدد من المواضيع بالتوازي

مع اجتماعات تيسير مسارات العمل. وأُتفق على إجراء مشاورات على شبكة الإنترنت لمواصلة مناقشة اسم المجموعة، وتنظيم الاجتماع الثاني في أيار/مايو ٢٠٠٩.

٥ - الشراكات بين المجتمع المدني ودوائر الأعمال والشراكات القائمة على تعدد أصحاب المصلحة

٥٠ - عُقد العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية وصدر العديد من المنشورات خلال عام ٢٠٠٨ عن طريق الشراكات بين المجتمع المدني ودوائر الأعمال والشراكات القائمة على تعدد أصحاب المصلحة. فعلى سبيل المثال، استضاف مشروع مجتمع المعلومات في مدرسة الحقوق في بيل المؤتمر الثالث للوصول إلى المعارف خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في جنيف. وركز الاجتماع على حركة الوصول إلى المعارف، والوصول إلى المعارف وحقوق الإنسان، والوصول إلى المعارف وجدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والوصول إلى المعارف والتجارة الدولية، والاستثناءات والتقييدات في مجال حق المؤلف، ونماذج الأعمال المفتوحة، وتكنولوجيات الوصول، والوصول المفتوح إلى الأدبيات العلمية، والموضوعات ذات الصلة^(٢٠). ونظمت هيئتا MobileActive.org و SANGONet مؤتمراً في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في جوهانسبرغ موضوعه "تحرير إمكانات تكنولوجيا الهاتف المحمول لإحداث تأثير اجتماعي" - وكان هذا هو أكبر حدث دولي ينظمه المجتمع المدني إلى اليوم بشأن هذا الموضوع. وفي منتدى إدارة الإنترنت في حيدر أباد، أطلقت الهند ورابطة الاتصالات التقدمية ومعهد العالم الثالث التقرير العالمي لرصد مجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٨^(٢١). ونشرت شراكة بناء فرص الاتصالات، وهي شراكة بين أربع وكالات إنمائية ثنائية وست منظمات دولية غير حكومية، دراسة عن تأثير المعلومات والاتصالات على التنمية^(٢٢).

٥١ - وركز التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية اهتمامه خلال عام ٢٠٠٨ على المساعدة في إدماج تكنولوجيا المعلومات في خطة الأمم المتحدة للتنمية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى مساعدة البلدان النامية في إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استراتيجياتها وبرامجها الإنمائية الوطنية. وشارك التحالف مع مبادرة الاتفاق العالمي وكيانات أخرى من الأمم المتحدة في تنظيم أول منتدى للقطاع الخاص تقيمه الأمم المتحدة على الإطلاق في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في مقر الأمم

(٢٠) معظم المداورات والموارد متاحة على: <http://a2k3.org>.

(٢١) انظر <http://www.giswatch.org/gisw2008/GISW2008.html>.

(٢٢) ترد الدراسة الكاملة على الموقع التالي: http://www.bcoalliance.org/system/files/BCO_FinalReport.pdf.

المتحدة، وقد شكل فرصة لتأمين تعهدات محددة بالحصول على الدعم من قادة القطاع التكنولوجي وقطاع الأعمال من أجل إعداد استجابة طويلة الأجل لأزمة الغذاء العالمية والفقر المتوطن.

٥٢ - وفي عام ٢٠٠٨، قامت المبادرة العالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الشاملة، وهي مبادرة شراكة مع التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية، بمواصلة حشد التعاون مع أصحاب المصلحة المتعددين للترويج لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوحيد معاييرها من أجل المعوقين. ونظم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والمبادرة العالمية والتحالف العالمي المعني بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، حلقة دراسية مشتركة عن موضوع "تنفيذ خطة تأمين سبل الانتفاع بالوسائل الرقمية في إطار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: التحديات والفرص أمام الدول" عقدت في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في نيويورك، وتحولت إلى برنامج من سنتين يساهم في سرعة وفعالية تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة مادتها ٩ التي تدعو إلى إقامة إطار عالمي لتناول فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات المعينة.

٥٣ - ولا تزال غرفة التجارة الدولية ومبادرة الأعمال التجارية لدعم مجتمع المعلومات مُحواراً مميّزاً في عملية تنفيذ ومتابعة مؤتمر القمة العالمي. وفي عام ٢٠٠٨، قدمت الغرفة عدة ورقات تحديد موقف، ركزت بصورة خاصة على إدارة الإنترنت.

٦ - كيانات الأمم المتحدة

٥٤ - أفادت بعض كيانات منظومة الأمم المتحدة بأنها قامت بمجموعة واسعة من الأنشطة البرنامجية المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي وبتابعاتها. وقد عملت هذه الكيانات، لدى تنفيذ تلك الأنشطة، بصورة وثيقة مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية وسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

(أ) تنفيذ مسارات العمل

'١' دور سلطات الإدارة العامة وأصحاب المصالح في النهوض بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

٥٥ - في سبيل الترويج لتبادل المعارف على الصعيد العالمي ونشر المعلومات وأحدث البحوث المتعلقة بتطوير الحكومة الإلكترونية/حكومة المحمول، دعمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، في أوائل عام ٢٠٠٨

محتوى وسمات تشغيل شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة. وأطلقت الشبكة أيضا مستودع الأمم المتحدة لمعارف الحكومات الإلكترونية/حكومات المحمول، وهو مرفق "بمجان" ومفتوح يسهل الوصول إليه على شبكة الإنترنت يحاول الجمع بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين في قطاعات متعددة ووكالات الأمم المتحدة في شراكة لتبادل المعرفة، من أجل زيادة قدرات الحكومات الوطنية في مجال تطوير الحكومة الإلكترونية/حكومة المحمول، وتحقيق حلول إلكترونية وطنية. وعلاوة على ذلك، فقد نشرت الشبكة المجلد الأول من الخلاصة الوافية عن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة الإلكترونية. (Compendium of ICT Applications on Electronic Government).

٥٦ - وعشية المنتدى الثالث لإدارة الإنترنت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات، عن طريق المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان، المنتدى البرلماني الثاني المعني بتشكيل مجتمع المعلومات: دور البرلمانات والمشرعين. وتضمنت المواضيع الرئيسية حماية الطفل على شبكة الإنترنت، والجرائم الحاسوبية، والخصوصية. وجرى تشجيع البرلمانيين على منح بُعد برلماني للمناقشات المتعلقة بإدارة الإنترنت.

٥٧ - وأصدرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد البرلماني الدولي والمركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان "التقرير العالمي للبرلمانات الإلكترونية لعام ٢٠٠٨" (World e-Parliament report 2008) الذي يشكل أول تقدير لكيفية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عبر نطاق الأنشطة المنوطة مسؤولييتها بالبرلمانات. وذلك بالاستناد إلى استقصاء لـ ١٠٥ مجالس برلمانية. وبناء على نتائج التقرير، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبرلمان الأوروبي والمركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني لعام ٢٠٠٨. وأطلقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع مجلس الشعب في مصر الشبكة الأفريقية للمعارف البرلمانية لتعزيز التعاون وتبادل المعارف والدعم المتبادل فيما بين الإدارات البرلمانية بالبرلمانات الأفريقية على أساس مستمر في مجال العمليات التشريعية، والبحوث، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٨ - ونظم الاتحاد الدولي للاتصالات خلال عام ٢٠٠٨ الندوة العالمية للمنظمين والمنتدى العالمي لقادة الصناعة (المعقودين في تايلند في شباط/فبراير)؛ والندوة العالمية لبناء القدرات البشرية (المعقودة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في تموز/يوليه)؛

ومنتدى تطوير الاتصالات ومنتدى الشباب اللذين يعقدان أثناء معرض تليكوم الذي ينظمه الاتحاد الدولي للاتصالات (عقد في تايلند في أيلول/سبتمبر).

٢' الهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات

٥٩ - نظم الاتحاد الدولي للاتصالات خمسة منتديات وعدة حلقات عمل إقليمية في عام ٢٠٠٨ لرفع الوعي بالمعايير وللحد من فجوة توحيد المعايير بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية^(٢٣). وعلاوة على ذلك، عُقدت الندوة العالمية للمعايير في جوهانسبرغ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وقد وافقت الجمعية العالمية لتوحيد معايير الاتصالات، في جملة أمور، على القرار ٧٦ المتعلق باختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي. ومع الأخذ بوضع علامة للاتحاد الدولي للاتصالات على المعدات والخدمات، يمكن أن تساعد الجمعية على تحسين التشغيل البيئي وفقاً لما طلبته البلدان النامية.

٦٠ - وفيما يتعلق بالاتصالات اللاسلكية، تتضمن المجالات التي يعكف الاتحاد الدولي للاتصالات على دراستها الوصول اللاسلكي إلى الإنترنت، والاتصالات اللاسلكية الناشئة، ونظم الاستشعار من بعد، والبث الرقمي.

٣' الوصول إلى المعلومات والمعرفة

٦١ - ركزت اليونسكو أعمالها في عام ٢٠٠٨ على وضع إطار سياسي وتعزيز هياكل المعلومات في مجالات محور الأمية المعلوماتية، وصون المعلومات، والوصول إلى المعلومات. وواصلت اليونسكو جهودها الرامية إلى تعزيز دور المكتبات والمؤسسات التعليمية كجهات فاعلة رئيسية لتعزيز المجتمعات الملمة بالمعلومات، وبخاصة عن طريق التركيز على رفع الوعي بأهمية إدراج أعمال محور الأمية المعلوماتية في المناهج. وفي إطار برنامج ذاكرة العالم وسجلاته، حفظت اليونسكو المواد الأصلية وأزكت الوعي بأهمية التراث والذاكرة. وقد جرى توسيع نطاق المكتبة الرقمية العالمية لكي تصبح إطاراً لتطورات وطنية وإقليمية. وجرى التركيز على نحو خاص على زيادة توافر المحتوى المتنوع والمتعدد اللغات على الإنترنت. وشجعت اليونسكو أيضاً الوصول إلى المعلومات العلمية والموارد التربوية عن طريق سياسات الوصول والمحتوى المفتوحين، وزيادة استخدام الأدوات المفتوحة المصدر في كافة مجالات اختصاص اليونسكو.

(٢٣) عقدت المنتديات في برازيليا (أيار/مايو)، وأكرا (أيار/مايو)، وطشقند (حزيران/يونيه)، ودمشق (تموز/يوليه)، وهانوي (أيلول/سبتمبر).

٦٢ - وعقد الاتحاد الدولي للاتصالات حلقات عمل ومؤتمرات وندوات كثيرة، متيحاً قدراً كبيراً من المواد مجاناً وعلى نطاق واسع على الشبكة العالمية، ويشمل ذلك بوابات للمعلومات، ومجموعات من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقواعد بيانات على شبكة الإنترنت. وبغية تعميق الحوار الذي يقيمه مع الأوساط الأكاديمية والجامعات، نظم الاتحاد الدولي للاتصالات سلسلة من المؤتمرات بشأن القضايا المتصلة بتوحيد المعايير. وقد سعت المجموعة الأولى من المناسبات المتنوعة (المعقودة في جنيف في أيار/مايو) وعنوانها "الابتكارات في شبكات الجيل التالي" إلى ربط الجامعات بأنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات ودراساته في مجال التكنولوجيات الجديدة والناشئة. وسوف تعقد المجموعة المتنوعة الثانية، وعنوانها "الابتكارات من أجل الإدماج الرقمي"، في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في الأرجنتين.

٦٣ - أما المنظمة الدولية للملكية الفكرية، فتروج لدور حقوق الملكية الفكرية في تعزيز التوزيع الأوسع والأيسر استخداماً للمحتوى بوصفه أداة للحد من "الفجوة الرقمية". وللاضطلاع بالأعمال المتصلة بجدول أعمال المنظمة الدولية للملكية الفكرية بشأن التنمية، أنشأت الجمعية العامة للمنظمة في عام ٢٠٠٧ لجنة جديدة معنية بالتنمية والملكية الفكرية. وخلال دورتها الثانية في تموز/يوليه ٢٠٠٨، ناقشت اللجنة الأنشطة الممكنة لبلوغ أهداف جدول الأعمال بشأن التنمية في حق المؤلف، ويشمل ذلك ما يلي: (أ) أنشطة الترويج لفهم المشاكل المتصلة بتحديد مواد الملك العام (مثل المصنفات المجهولة الاسم، واستخدام تكنولوجيات إدارة الحقوق، ودور محركات البحث)؛ و (ب) إمكانية إجراء دراسة بشأن الملك العام؛ و (ج) الأنشطة المتعلقة بالنهج الجديدة تجاه الترخيص بحق المؤلف (مثل حقوق الإبداع التوفيقية، والبرمجيات المفتوحة المصدر)، بما في ذلك التعايش مع نماذج الترخيص التقليدية التجارية أو المسجلة الملكية^(٢٤). وسوف تستمر المناقشات خلال الدورة الثالثة للجنة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٩.

'٤' بناء القدرات

٦٤ - بدأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد البرلماني الدولي، عن طريق المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان، تعد مستودعاً قانونياً يرمي إلى جمع التشريعات من مختلف البلدان بشأن القضايا الناشئة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تيسير تقاسم الممارسات التشريعية. ويتضمن المستودع حالياً تشريعات وردت من أكثر من ٧٠ بلداً بشأن ستة مواضيع (حماية الأطفال على شبكة الإنترنت،

(٢٤) انظر http://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/en/cdip_2/cdip_2_4_prov_2.doc

والجرائم الحاسوبية، والمعايير المفتوحة، والخصوصية، وحرية المعلومات، والوصول الإلكتروني). وقدمت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية الدعم إلى عدة أنشطة للتعاون التقني تهدف إلى تعزيز القدرات الداخلية للحكومات في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل أداء الخدمات بمزيد من الفعالية والكفاءة وتحسين نواتج الخدمات^(٢٥).

٥' بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦٥ - استمر العمل بموجب جدول الأعمال العالمي للفضاء المعلوماتي. وأسفر الزخم الناجم عن جدول الأعمال والطابع المتسع الذي تتسم به مبادرة الاتحاد الدولي للاتصالات تلك عن اهتمام أصحاب مصلحة آخرين وعند فرص أخرى للتعاون. واضطلع الاتحاد الدولي للاتصالات بأعمال مهمة في مجال الهندسة الأمنية، والتشفير، والتوثيق، ونظم إدارة أمن المعلومات. وأصدر الاتحاد في عام ٢٠٠٨ عدداً من التوصيات المتعلقة بالأمن فضلاً عن خارطة طريق معايير أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي قاعدة بيانات بمعايير الأمن المعتمدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأصدر الاتحاد، ووكالة الشبكة الأوروبية وأمن المعلومات، والفريق التوجيهي لأمن المعلومات دليلاً بعنوان "الأمن في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (Security in Tele Communications and information Technology).

٦٦ - وفي عام ٢٠٠٨، هيأ الجزء الرفيع المستوى لمجلس الاتحاد الدولي للاتصالات الفرصة أمام الوزراء وأعضاء المجلس من الدول الأعضاء لتبادل الآراء بشأن الأمن المعلوماتي وتغير المناخ. واعتمد المجلس أيضاً القرار ١٢٨٢ (المعدل) بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي.

٦٧ - وفي إطار شبكة مراكز الامتياز التي ترعاها حكومة إيطاليا^(٢٦)، نظم الأونكتاد بالتعاون الوثيق مع الوكالة الوطنية التونسية للأمن المعلوماتي، دورة تدريبية بشأن الأمن الحاسوبي في تونس العاصمة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وهيأت الدورة التدريبية الفرصة أمام عدد كبير من أخصائيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهندسين الأفارقة لتحديث مهاراتهم فيما يتصل بالجوانب التقنية للجرائم الحاسوبية وأمن المعلومات وزيادة وعيهم بالتحديات الأوسع نطاقاً المتصلة بالجرائم الحاسوبية والسياسات المتعلقة بها.

(٢٥) كجزء من "مبادرة بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية"، قدمت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية في عام ٢٠٠٨ المساعدة في تنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية في بليز وغانا.

(٢٦) <http://www.unctad.org/noce>

٦' البيئة التمكينية

٦٨ - بدأ العمل بوحدة جديدة معنية بالوصول والخدمات للجميع في العُدَّة الخاصة بتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وضعها الاتحاد الدولي للاتصالات بالاشتراك مع InfoDev، وهي أداة قائمة على الشبكة العنكبوتية تزود المنظمين، وواضعي السياسات، وموفري خدمات الاتصالات الهاتفية، وخبراء القطاع، والجمهور بآخر المستجدات بشأن المواضيع التنظيمية وأفضل الممارسات ودراسات الحالات.

٦٩ - وجرى تنفيذ سلسلة من الاجتماعات التنظيمية، وحلقات العمل، وأنشطة المساعدة المباشرة. وعُقد المنتدى العالمي الثامن للمنظمين في باتايا، تايلند، خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ وقد صدر عنه مجموعة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال تقاسم الهياكل الأساسية بطرق مبتكرة واستراتيجيات الوصول المفتوح من أجل تعزيز الوصول للجميع بأسعار زهيدة.

٧٠ - وفي إطار المبادرة العالمية لبناء القدرات التي أطلقها الاتحاد الدولي للاتصالات، و infoDev، والبنك الدولي في عام ٢٠٠٧، جرى تنفيذ برنامج تدريب للمنظمين في عام ٢٠٠٨ ركز على منهجيات تقدير التكاليف وحساب التكاليف.

٧١ - وواصل الأونكتاد مساعدة حكومات البلدان النامية في مجال وضع السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المؤدية إلى زيادة مشاركتها في اقتصاد المعلومات. وشمل هذا تقديم الدعم في رصد اقتصاد المعلومات، ووضع ومراجعة السياسات والمبادرات الوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإعداد أطر العمل القانونية الداعمة لإنشاء التجارة الإلكترونية وإنجاز خدمات الحكومة الإلكترونية. وشجع الأونكتاد عن طريق برنامجه لإصلاح القوانين على مواءمة القوانين الحاسوبية الإقليمية، فأعد استعراضاً مقارناً للقوانين الحاسوبية وقام بعمليات لبناء قدرات مختلف أصحاب المصلحة في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. ويسر الأونكتاد ثلاثة اجتماعات لفرقة العمل المعنية بالقوانين الحاسوبية والتابعة لجماعة شرق أفريقيا، بغية إعداد إطار قانوني في نهاية المطاف لتوحيد القوانين الحاسوبية في المنطقة. وفي آسيا، قُدمت المساعدة التقنية أولاً لكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وثمة حاجة إلى أنشطة لبناء القدرات من أجل واضعي السياسات والبرلمانيين بغية تحسين فهمهم للتبعات القانونية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل معالجة القوانين الحاسوبية وسنها، امثالاً للمبادرة الإلكترونية الخاصة برابطة أمم جنوب شرق آسيا^(٢٧). وفي أمريكا اللاتينية، حصل ما يقرب من ١٠٠ من ممثلي الحكومات والقطاع الخاص من عدد من رابطة

(٢٧) انظر تقرير اقتصاد المعلومات ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (Information Economy Report 2007/2008).

تكامل بلدان أمريكا اللاتينية على تدريب عن طريق التعليم من بعد وحلقات عمل تدريبية مباشرة بشأن الآثار المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٢ - وكجزء من الدورة السابعة عشرة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في المنظمة الدولية للملكية الفكرية، التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، جرى تقديم عدة عروض بشأن التقييدات والاستثناءات في مجال حق المؤلف، وبسبب حاجة مجموعات محددة من المستفيدين - مثل الأشخاص المصابين بعجز بصري والمكتبات والمحفوظات والمؤسسات التعليمية - إلى الوصول إلى المحتوى الرقمي بشروط معقولة وطرق ميسرة. وسلمت الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية بما لثل هذه المجموعات المحددة من المستخدمين من احتياجات خاصة، وشددت على أهمية معالجة هذه الاحتياجات، وبخاصة في أقل البلدان نمواً. وسوف تعد أمانة المنظمة الدولية للملكية الفكرية استبياناً بشأن التقييدات والاستثناءات المتعلقة بالأنشطة التعليمية، والمكتبات والمحفوظات، والأحكام المتصلة بالمعوقين، فضلاً عن التكنولوجيا الرقمية في ميدان حق المؤلف.

٧' تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) الحكومة الإلكترونية

٧٣ - نظمت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠٠٨ حلقات عمل متنوعة لبناء القدرات في مجال إدارة المكاتب الخلفية لخدمات وسياسات واستراتيجيات وحلول الحكومة الإلكترونية وحكومة المحمول (شنغهاي، بالصين، ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو، وبيروت، ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر). وعززت الشعبة أيضاً القدرات التقنية لمركز التدريب الإلكتروني التابع لشبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة بنظام لإدارة المحتوى التعليمي في مجال الحوكمة والإدارة العامة، يشمل عدداً يصل إلى ١٥ دورة تدريبية بلغات متعددة بشأن الإدارة العامة. وقُدمت دورات خلال عام ٢٠٠٨ إلى ١٥٢٥ مشاركاً من جميع أنحاء العالم. وأتمت الشعبة بمشاركة مركز التكنولوجيا في الحكومة، بجامعة ألباني، نيويورك، وشركة مايكروسوفت تطوير برنامج METER2، وهو أداة قائمة على الشبكة العالمية لمساعدة الحكومات في رصد وتحسين بيئتها التمكينية للحكومة الإلكترونية.

٧٤ - وفي عام ٢٠٠٨، أصدرت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية "دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٠٨: من الحكومة الإلكترونية إلى الحوكمة القائمة على التواصل الشبكي" (United Nations E-Government Survey 2008:)

(From E-Government to connected Governance)^(٢٨)، وهي تحليل مقارنة مدى استعداد الدول الأعضاء الـ ١٩٢ للحكومة الإلكترونية. وركزت الدراسة الاستقصائية على مبادرات الحكومة الإلكترونية الموجهة نحو تحسين كفاءة التشغيل عن طريق إدراج مهام المكاتب الخلفية^(٢٩). وجرى في نيويورك في يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر تنظيم اجتماع لفريق الخبراء المعني بالدراسة الاستقصائية للحكومة الإلكترونية: الوصول إلى المستوى التالي، بغرض استعراض أسئلة الدراسة واعتمادها، سعياً إلى تحسين الجزء الكمي من الدراسة الاستقصائية عن طريق إعداد خمس مجموعات من المؤشرات الإضافية/المنقحة والقابلة للقياس فيما يتعلق بالحكومة الإلكترونية.

(ب) الأعمال التجارية الإلكترونية

٧٥ - أجرى الاتحاد البريدي الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، وحكومتا الهند وبتان في عام ٢٠٠٨ استعراضاً مرحلياً لمشروعها المتعلق بأكشاك الاتصالات^(٣٠). وينطوي ذلك المشروع، الذي تموله حكومة الهند، وهيئة البريد في بوتان، وشركة بوتان تليكوم، والاتحاد الدولي للاتصالات، والاتحاد البريدي الدولي، على حوسبة ٣٨ مكتب بريد مختاراً بأجهزة يقدمها الاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد البريدي الدولي، وإنشاء شبكة محلية تخدم كل شبكة البريد في بوتان. وكان المستفيدون الرئيسيون من المشروع حتى الآن هم الطلاب الذين يستخدمون أكشاك الاتصالات للاطلاع على نتائج امتحاناتهم والبحث عن المعلومات. وقد يسرت أكشاك الاتصالات أيضاً استخدام خدمات الحكومة الإلكترونية، وأصبح يستخدمها نطاق واسع من العاملين الأجانب لتجديد تصاريح العمل. ومن بين التحديات التي تم التعرف عليها ببطء الاتصال، والصيانة، واستبدال الأجهزة في المناطق الجبلية، وضعف معدل الإلمام، والظروف الاقتصادية العامة التي ينقصها النمو الاقتصادي والتنوع. وسوف يبدأ تنفيذ مشروع مشترك بين الاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد البريدي الدولي وجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٩ لتحسين القدرة على الاتصال في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية التي تنقصها الخدمات في الجنوب الأفريقي.

(٢٨) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.08.II.2.

(٢٩) طلبت البلدان التالية ومولت بعثات الخدمات الاستشارية المفودة من شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية لتعزيز قدرة الحكومة الإلكترونية في كل منها على استحداث الحلول والخدمات، فضلاً عن السياسات والاستراتيجيات: البحرين، وكولومبيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)، وليسوتو (حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، وعمان (أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، وسنغافورة (حزيران/يونيه ٢٠٠٨).

(٣٠) http://www.itu.int/ITU-D/tech/RuralTelecom/UPU_Bhutan.pdf

٧٦ - ورحبت شبكة النظام المالي الدولي التابعة للاتحاد البريدي الدولي، التي تقدم إلى المهاجرين من داخل مكاتب البريد الوطنية خدمات التحويل النقدي المأمونة بأسعار زهيدة بانضمام ثمانية بلدان جديدة إليها في عام ٢٠٠٨، مما يرفع إجمالي عدد البلدان التي تجري التحويلات النقدية إلى ٣٩ بلداً. ومن المتوقع أن تنضم اثنتا عشرة بلداً أخرى إلى الشبكة في عام ٢٠٠٩.

٧٧ - وقد جدد مؤتمر الاتحاد البريدي الدولي الرابع والعشرون الذي عُقد في آب/أغسطس ٢٠٠٨ دعمه لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ووافق على خطة عمل للخدمات الإلكترونية^(٣١) تهدف إلى مواصلة تطوير الخدمات البريدية الإلكترونية. وتسلم الخطة بحاجة الحكومات إلى إعداد استراتيجيات للقطاع تهدف إلى تحسين استخدام الخدمات البريدية وإلى تقييم تأثيرها على مشغلي البريد وعملائهم. وتشجع الخطة الحكومات على استخدام مكاتب البريد كمراكز اتصالات. كما تحث الاتحاد البريدي الدولي على مساعدة الحكومات ومشغلي البريد في إعداد استراتيجياتها المتعلقة بالخدمات الإلكترونية والترويج للمبادلة العالمية للخدمات البريدية الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، دعا المؤتمر البلدان الأعضاء في الاتحاد البريدي الدولي إلى التفكير في المساهمة في الشبكة البريدية لدى صوغ السياسات الوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة في مجالي الأعمال التجارية الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية^(٣٢). وفي النهاية، وافق المؤتمر على قرار يهدف إلى تيسير التجارة الإلكترونية عن طريق استكشاف سبل تعزيز قدرات القطاع البريدي لدعم المجتمعات المحلية التي تنقصها الخدمات والتي ترغب في الوصول إلى أسواق التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود وإلى منافذ التجارة الإلكترونية^(٣٣).

٧٨ - وواصل مركز التجارة الدولية في عام ٢٠٠٨ تشجيع ونشر حلول الأعمال التجارية الإلكترونية وتقديم الخدمات الاستشارية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق شبكته من المستشارين التجاريين المعتمدين في البلدان النامية. وعلى مستوى المشروع، سخر المركز إمكانات تكنولوجيايات الهاتف المحمول لتعزيز القدرة التنافسية للمصدرين في بلدان مختارة. وأجرى المركز أنشطة بناء القدرات في مجالي التسويق بالإنترنت والتجارة الإلكترونية في طاجيكستان، وقيرغيزستان، والمغرب مع تقديم خدمات استشارية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز القدرة التنافسية للمصدرين إلى المؤسسات الصغيرة

(٣١) قرار المؤتمر C 33/2008.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) المرجع نفسه.

والمتوسطة الحجم في إثيوبيا، وأوغندا، ورواندا. وأتم المركز تقييمه لإمكانات التجارة الإلكترونية المطبقة في ميدان المحتوى الرقمي بتمويل أولي من مشروع "التجارة في الأصوات" في ظل شراكة مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية^(٣٤).

٧٩ - ولتشجيع الأعمال التجارية الإلكترونية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يواصل مركز التجارة العالمية بحث إمكانات الاتصالات الهاتفية بالمحمول. ويجري نشر تطبيق للتوفيق بين الأعمال التجارية في ليبيريا، يتيح للتاجرات والمزارعات تبادل الفرص التجارية عن طريق التطبيقات القائمة على نظام الخدمة الراديوية الحزمية العامة. وسوف يكمل المركز أيضاً وحدات التدريب على التجارة الإلكترونية الأربعة التي أعدها تحت مسمى Online2Export، مع استخدام أنواع مختلفة من الدعم من أجل بناء القدرات. وتتصل العقبات المواجهة بالافتقار إلى الموارد الكافية المخصصة للمشاريع الابتكارية القائمة على التكنولوجيا. وبصفة خاصة، لما كانت أموال المشاريع تخصص لمناطق جغرافية محددة، فقد ثبت أن من الصعب اعتماد نهج يعتمد على أصحاب المصلحة المتعددين وإشراك مختلف وكالات الأمم المتحدة. وقد شاهد المركز سلوكاً من البائعين في البلدان المستفيدة ينتهج البيع الزائد عن الإمكانيات المتاحة، حيث لا تقوم وكالات الشبكة العالمية أو شركات تكنولوجيا المعلومات بالوفاء بتوقعات عملائها من المؤسسات بالقدر الكافي. ويوصي المركز بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وهذا هو ما يجب التماسه بصورة متزايدة في عملية متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي.

٨٠ - ولما كانت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) هي وكالة الأمم المتحدة المكلفة تحديداً بولاية تعزيز تنمية قطاعات التصنيع، فإنها تركز فيما تقدمه من مساعدة متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أنشئ برنامج الحواسيب المعاد تجهيزها في عام ٢٠٠٨ بشراكة مع شركة مايكروسوفت وبدعم نشط من المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف التابعة لليونيدو. والهدف الرئيسي من البرنامج هو تزويد أصحاب المشاريع بفرص الوصول إلى أجهزة جيدة فضلاً عن البرمجيات ذات الصلة والتدريب الملائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار مقبولة، وإدارة دورة الحياة الكاملة للحواسيب المستعملة بواسطة حلول إعادة تدوير النفايات الإلكترونية. وقد تمت تجربة مركز الامتياز المعني بالحواسيب المعاد تجهيزها ونموذج النفايات الإلكترونية بنجاح في أوغندا، مع إنشاء شركة أوغندا المحدودة للحواسيب الخضراء، وهي شركة ممولة من القطاع الخاص. وقد افتتح رئيس وزراء أوغندا والمدير العام لليونيدو المركز

(٣٤) انظر <http://www.tradeinsounds.com/>

في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويجري حالياً تكرار هذا النموذج في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

٨١ - وأقامت اليونيدو وشركة هيولت باكارد شراكة في أيار/مايو ٢٠٠٨ للتعاون على نشر "برنامج تدريب الخريجين الجامعيين على تنظيم المشاريع باستخدام تكنولوجيا المعلومات" (GET-IT) في أفريقيا. ويوفر البرنامج التدريب على مهارات الأعمال التجارية وتكنولوجيا المعلومات للشباب العاطلين عن العمل والخريجين في مجالات مثل الشؤون المالية، والإدارة، والتسويق، والتشغيل والإدارة عن طريق منظمات غير حكومية محلية مختارة. وقد تم تطبيقه في ستة بلدان في أفريقيا، ويجري توسيع نطاقه في عام ٢٠٠٩ ليشمل بلداناً أخرى في أفريقيا والشرق الأوسط. ويتمثل الهدف العام من البرنامج في الوصول إلى ٥٠٠ ٠٠٠ عاطل عن العمل أو طالب يعمل في وظيفة غير مناسبة بحلول عام ٢٠١٠.

٨٢ - وفي سياق مبادرة صناعة البرمجيات المحلية لأوغندا، سيجري إنشاء مركز لتطوير البرمجيات المحلية في شرق أفريقيا في عام ٢٠٠٩ - بالتعاون الوثيق مع شركة مايكروسوفت والحكومة الأوغندية - ليكون مركز امتياز ومحاضن تشارك فيه الأوساط الأكاديمية، والرباطات الصناعية، والقطاع الخاص، والمؤسسات العامة ذات الصلة.

(ج) الصحة الإلكترونية

٨٣ - يواصل المرصد العالمي للصحة الإلكترونية التابع لمنظمة الصحة العالمية رصد وتحليل التطورات والاتجاهات المتعلقة بالصحة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم وتقديم التقارير عنها^(٣٥). ويجري تنفيذ دراسته الاستقصائية الثانية التي ستقدم معلومات خاصة بكل بلد عن تنفيذ برامج الصحة الإلكترونية لعام ٢٠٠٨ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي. وسيبحث المرصد بمزيد من التفاصيل مجالات مثل السياسات العامة، والشراكات، والهياكل الأساسية، والتمويل، وبناء القدرات، والقضايا القانونية، واعتماد التطبيقات القائمة والناشئة مثل الصحة بالحمول.

٨٤ - ويجري تناول التحسين في نظم المعلومات الصحية عن طريق شراكات مثل "شبكة القياسات الصحية"^(٣٦). وسوف تصدر الشبكة خلال عام ٢٠٠٩ الطبعة الثالثة من منشورها المعنون "الإطار والمعايير" (Framework and Standard) الذي يتزايد اعتماده بوصفه دليلاً تقنياً. وقد تلقى أكثر من ٧٠ بلداً حتى الآن منحاً لتكثيف الجهود من أجل

(٣٥) www.who.int/GOe/en

(٣٦) www.who.int/healthmetrics

تعزير نُظم المعلومات الصحية لديها بدعم من الشبكة والشركاء. وتتضمن العقبات التي تعترض تحقيق الانتشار الواسع لنظم المعلومات الصحية التصميم، والحوكمة، والتمويل، والقدرة على إدارة العمليات المعقدة لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وربما كان من الضروري أن يستثمر القطاع الخاص أموالاً ضخمة لتوحيد المعايير وضمان تبادلية التشغيل اللازمة لتبادل البيانات الصحية بكفاءة وفعالية.

٨٥ - وتسلم منظمة الصحة العالمية، بوصفها أحد الميسرين لمسارات العمل، بالنطاق الواسع الذي تشغله تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الصحة وبالجهد الكبير الذي لا يزال مطلوباً للوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي. ومن أولويات السنوات المقبلة معالجة الشواغل المشتركة المتصلة بالسياق القانوني والتنظيمي، فضلاً عن تحسين نظم رصد الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ. وتتطلب معالجة هذه الشواغل تعاوناً دولياً فعالاً واستثماراً عبر القطاعات.

(د) التعليم الإلكتروني

٨٦ - واصلت اليونيسكو دعمها للعديد من مبادرات التعليم الإلكتروني في جميع أنحاء العالم. وجرى التركيز على نحو خاص على توفير فرص تنمية القدرات لوزارة التعليم، وبخاصة في مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياسات وخطط التعليم. وقد دربت اليونيسكو أكثر من ٤٠٠ من واضعي السياسات والمخططين من ٢٦ بلداً على التخطيط لإدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. واستفادت مؤسسات التعليم العالي والتعليم المدرسي، وكذلك المدربون في مراكز التعليم المجتمعية أو المراكز المتعددة الوسائط استفادة مباشرة من أنشطة التعليم الإلكتروني تلك. وهياً العمل الجاري بشأن مصادر التعليم المفتوح بدعم من مؤسسة هيولت فرصة فريدة أمام أكثر من ٦٠٠ مشارك من ٩٠ بلداً للتعرف على مصادر التعليم المفتوح ومناقشة المواضيع الرئيسية بصورة منتظمة. وأسفرت مناقشات تلك المجموعة عن نشر مؤلف بعنوان "الطريق إلى الأمام" (*The Way Forward*) عن المجالات ذات الأولوية للنهوض بحركة مصادر التعليم المفتوح. وقد أدت المناقشات التي دارت حول مبادرة "الحاسوب المحمول. مائة دولار"/حاسوب محمول لكل طفل إلى تشجيع اليونيسكو فاشتركت مع البنك الدولي و infoDev في تيسير اجتماع التعليم الإلكتروني تحت شعار "أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزهيدة الثمن من أجل التعليم" في عام ٢٠٠٨ لتابعة مؤتمر القمة العالمي، وذلك في حضور ٧٠ مشاركاً من القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. لوحظ قيام تعاون حقيقي بين مختلف الجهات الفاعلة. وسوف تطلق infoDev واليونيسكو

منتدى مناقشة بشأن هذا الموضوع قبل الأحداث المقبلة لمؤتمر القمة العالمي القادم في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٩.

٨٧ - واستمرت مبادرة التعليم الإلكتروني المعروفة باسم "مجموعة موارد إدارة المعلومات" في التوسع في عام ٢٠٠٨، موفرةً تدريباً أثناء العمل عن طريق منهج يتكون من ١١٣ درساً في خمس وحدات للأخصائيين التقنيين والمديرين على الصعيد الوطني والمحلي. وتوفر المجموعة بيئة تعليمية تفاعلية يتحكم الدارسون في وتيرتها، ويمكنهم أن يتعلموا من خلالها المفاهيم والنهج والسلوكيات الجديدة الكفيلة بتحقيق إدارة فعالة للمعلومات. وتتولى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واليونسكو ونطاق عريض من الشركاء الوطنيين والإقليميين تيسير الحصول على كافة هذه المواد التعليمية التي سُلمت الآن إلى أكثر من ٧٥ ٠٠٠ شخص^(٣٧).

(هـ) البيئة الإلكترونية

٨٨ - تتعهد المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بتعزيز وتنسيق ودعم تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تحسين الإنتاج العالمي والإقليمي والوطني وتبادل المعلومات والتحذيرات المتعلقة بالطقس والمناخ والمياه ونشرها.

٨٩ - وفي مجال البيئة الإلكترونية، واصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام ٢٠٠٨ إنشاء نظم الرصد بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بأثر الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان ولمراقبتها. وفي عام ٢٠٠٨ نُقح ونُشر الهيكل الوظيفي ومعايير الامتثال التقني لنظام معلومات المنظمة الذي يجمع ويتقاسم المعلومات عن الطقس والمياه والمناخ لكافة برامج المنظمة والبرامج الدولية ذات الصلة. وقد تقدمت البلدان اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر بترشيحاتها لمراكز نظم معلومات المنظمة، وشمل ذلك ١٣ مركزاً من مراكز النظام العالمي للمعلومات، وأكثر من ٨٠ مركزاً من مراكز جمع أو إنتاج البيانات. وسوف تقدّم تلك المراكز المرشحة إلى لجنة النظم الأساسية لضمان امتثالها لمعايير نظام معلومات المنظمة وقدرتها على الدوام على المدى البعيد. ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل المراكز العالمية الجديدة لنظم المعلومات خلال عام ٢٠٠٩، مع قيام مراكز أخرى بنشر مواقع لها على الإنترنت في عام ٢٠١٠.

٩٠ - وفي سياق ترويج المنظمة لاستخدام بروتوكول التنبيه المشترك للإنذار المبكر وتطبيقات الطوارئ، عقدت المنظمة، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة

(٣٧) انظر: www.imarkgroup.org.

النهوض بمعايير المعلومات المهيكلة، حلقة عمل ناجحة للمنفيذين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. كما نظم أعضاء في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، هم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفرنسا، والاتحاد الأوروبي للتنبؤات الجوية المتوسطة حلقة عمل ناجحة في تشرين الثاني/نوفمبر عن استخدام نظم المعلومات الجغرافية التي تستخدم المعايير الدولية، مثل خدمات رسم الخرائط على الشبكة العالمية وخدمات مواصفات المواقع الشبكية التي يقدمها اتحاد المعلومات الجغرافية المكانية المفتوحة/المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، من أجل التمكين من تبادل البيانات من نظام إلى نظام آخر دعماً لاتخاذ القرارات ونظم الإنذار.

٩١ - أما مبادرة "حل مشكلة النفايات الإلكترونية" فهي مبادرة أطلقها أصحاب مصلحة متعددون، وتتولى تنسيقها جامعة الأمم المتحدة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأونكتاد، واليونيدو (التي انضمت في عام ٢٠٠٨)، نظراً للحاجة إلى تعزيز المجتمعات القادرة على التخفيف بصورة دائمة من الآثار البيئية الناجمة عن إنتاج سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام هذه السلع والتخلص منها. وتسعى المبادرة إلى استحداث حلول عادلة ومأمونة بيئياً لمشكلة النفايات الإلكترونية عن طريق مشاريع التحليل والتخطيط والاختبار. وفي عام ٢٠٠٨، وقعت المبادرة مذكرة تفاهم مع أمانة اتفاقية بازل، حددت أسس التعاون الفعال في مجال البحوث، وتنمية القدرات، والسياسات، والتوعية. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت المبادرة على دعم من عدة جهات من بينها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاضطلاع بمشروع بحث علمي عنوانه "إعادة التدوير - من نفايات إلكترونية إلى موارد". كما عينت المبادرة مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا مركزاً للتنسيق مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتجري مشاورات حالياً لإقامة المزيد من مراكز التنسيق.

(و) العلوم الإلكترونية

٩٢ - كُرس الاجتماع الأخير لتيسير مسار العمل المتعلق بالعلوم الإلكترونية لموضوع "الوصول إلى المعارف العلمية ونشرها"، وبخاصة من أجل البلدان النامية. وأعرب المشاركون عن دعمهم "للوصول المفتوح" إلى المعلومات العلمية.

٩٣ - وثمة عقبة رئيسية تعترض تدريس العلوم في أفريقيا، تتمثل في الافتقار إلى معلمي العلوم المؤهلين والمدربين. وقد أطلق قطاع العلوم باليونيسكو مشروعاً سُمي بـ "الحرم الجامعي الافتراضي الإلكتروني"، يهدف إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بتدريب هؤلاء المعلمين عن طريق التعليم الإلكتروني. وفي عام ٢٠٠٨، قدمت اليونيسكو التدريب على تربيويات إنتاج المناهج الإلكترونية، وعلى التعليم الإلكتروني،

والتعليم من بعد إلى ٩٠ محاضراً جامعياً من ١٠ بلدان ناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا. وأنشئت مراكز وجُهزت بالهياكل الأساسية في بنن والسنغال.

٩٤ - وواصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تعزيز العمليات المنهجية والفعالة على المدى البعيد لجمع المعلومات الرقمية العلمية الأساسية، مثل البيانات المتعلقة بالأرصاد الجوية، في جميع البلدان، ونشر هذه البيانات وصورها. وتحقق إنجاز خاص في عام ٢٠٠٨ بإنشاء بوابة تربط بين مقياسي بحث شهيرين جداً (ISO 23950 - البحث والاسترجاع عن طريق عناوين صفحات الشبكات والبحث في الفهارس عن المواقع الشبكية)، وقد يسر هذا إلى حد بعيد اكتشاف البيانات والمعلومات ذات الصلة من أجل العلوم.

٩٥ - وفي عام ٢٠٠٨، أطلقت شراكة Research4Life (البحث من أجل الحياة) بوصفها هوية مؤسسية لثلاثة من برامج الشراكات بين القطاعين العام والخاص، توفر فرص الوصول إلى ٤٥٠٠ دورية علمية، وعدة قواعد بيانات رئيسية، وكتب على الإنترنت، وأعمال مرجعية، بمحتوى متاح في ١٥ لغة. وهذه البرامج هي: الوصول إلى البحوث العالمية على الإنترنت في الزراعة (AGORA)، ومبادرة الوصول إلى البحوث الصحية (HINARI)، والوصول على الإنترنت إلى البحوث في مجال البيئة (OARE). وتجمع هذه البرامج بين أكثر من ١٠٠ ناشر، وثلاث من منظمات الأمم المتحدة، وجامعتين كبيرتين، ومؤسسات خيرية، وشركاء تكنولوجيين، وجهات أخرى لها هدف وحيد هو تحسين فرص الوصول إلى المعلومات الأساسية للحياة والتدريب عليها في أكثر الأماكن احتياجاً إليها وبأرخص الأسعار. وقد تعهد جميع الشركاء في البرامج بمواصلة هذه البرامج حتى عام ٢٠١٥ على الأقل، ارتباطاً بالخط الزمني المحدد لأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وتشتمل بوابات الإنترنت الخاصة بالبرامج الثلاثة على المحتوى الخاص بكل موضوع والضروري لتحسين الظروف في البلدان النامية في مجالات الصحة، والزراعة، والأمن الغذائي، والبيئة، وكلها أمور رئيسية في الأهداف. ويوفّر الدخول إليها بالبحر أو بتكلفة ضئيلة جداً للباحثين، والمعلمين، وواضعي السياسات، والعاملين في المكتبات، والطلاب في حوالي ٤٠٠٠ مؤسسة ممولة تمويلاً حكومياً في ١١٤ بلداً من أفقر البلدان في العالم.

(ز) الزراعة الإلكترونية

٩٦ - "بمجمع خبراء الزراعة الإلكترونية" مبادرة عالمية أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة لتحسين دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وقد اتسعت عضوية المجتمع في عام ٢٠٠٨ لتشمل ٢٠٠٤ عضو مجتمعي (يمثلون واضعي السياسات والمخططين والعاملين في مجال التنمية ومنظمات المزارعين والباحثين وأخصائيي

المعلومات والاتصالات العاملين في الزراعة والتنمية الريفية) من أكثر من ١٥٠ بلدا. وتتألف أنشطة المجتمع من ثلاثة عناصر: حيز للتعاون متعدد اللغات قائم على الشبكة العالمية ومنشور على نطاق محيد (www.e-agriculture.org)، وأحداث مباشرة، ومداخلات داخل البلدان.

٩٧ - وكانت سنة ٢٠٠٨ ناجحة نجاحا خاصا بالنسبة للموقع، لمكوّن التعاون على الإنترنت لأنشطة المجتمع (www.e-agriculture.org). فقد ساهم هذا المنتدى، الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على جهود المتطوعين لإدارة المناقشات والمساعدة في توفير المحتوى، في وضع السياسات وأفضل الممارسات عن طريق تنظيم نقاشات على المنتديات ودورات لبناء القدرات على الإنترنت. غير أن المبادرة تواجه تحديا يتمثل في قابلية الدوام بما تتقاضاه من مساهمات محدودة من الموارد البشرية المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الشريكة. كما لا تتوافر أموال مكرسة لأنشطة الزراعة الإلكترونية وحدها لدعم توسعها. وسوف يتوقف استمرار نجاحها على المشاركة النشطة من نطاق واسع من أصحاب المصلحة، وعلى المساهمات العينية المقدمة من المؤسسات في المجتمع الإنمائي والقطاع الخاص، إلى جانب التغييرات الهيكلية المعتمدة مثل إنشاء أمانة رسمية لها بغية دعم المداخلات القطرية.

٩٨ - وضمن مجموعة الأحداث التي عُقدت في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٨ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، عقدت منظمة الأغذية والزراعة دورة تفاعلية خاصة موضوعها "ما الدور الذي يمكن أن يؤديه الحاسوب المحمول الذي يتكلف ١٠٠ دولار خارج النطاق التعليمي الذي صُمم من أجله في الأساس - ولا سيما فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية؟" وهكذا، ركزت المناقشة على تعديل مبادرة الحاسوب المحمول لكل طفل إلى صيغة "حاسوب محمول لكل مزارع".

٩٩ - وساهم أصحاب المصلحة في الزراعة الإلكترونية بخبراتهم ومن خلال مناقشتهم في منتديات دولية وإقليمية أخرى. ففي أثناء مؤتمر الزراعة الإلكترونية في الهند الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨، ناقشت المبادرة العالمية للزراعة الإلكترونية دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأوساط الممارسين في دعم وتطوير الزراعة الإلكترونية. ويسرت منظمة الأغذية والزراعة فريق الزراعة الإلكترونية أثناء انعقاد المؤتمر العالمي لرابطة أحصائي المعلومات الزراعية، والاتحاد الآسيوي لتكنولوجيا المعلومات في الزراعة، والمؤتمر العالمي للحواسيب في الزراعة.

١٠٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بحث منتدى الإنترنت المعني بالهاتف المحمول في المناطق الريفية التحديات الرئيسية التي تواجهها المجتمعات الريفية في تحسين الفائدة من تكنولوجيا الهاتف المحمول. وأثناء سوق التقاسم التي عقدت في روما في الفترة من ٢٠ إلى

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ والتي ركزت على جوانب تقاسم المعارف لمبادرات التنمية الزراعية والأمن الغذائيين تطرقت عدة جلسات، بما في ذلك "تكنولوجيا الهاتف الزراعي" و "زيادة فعالية الاتصالات بين الشبكات"، إلى جدول الأعمال المتعلق بالزراعة الإلكترونية^(٣٨).

٨' التنوع الثقافي والهوية، والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

١٠١ - جرى إعداد أنشطة اليونسكو في عام ٢٠٠٨ في إطار السنة الدولية للغات لعام ٢٠٠٨ وشملت سلسلة من المؤتمرات المتعلقة بصكوك وضع المعايير المعززة للتعهد اللغوي، واللغويات، والتنوع الثقافي في الفضاء الحاسوبي، والتنوع اللغوي، والعولمة، والتنمية.

١٠٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أقرت مؤسسة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) إدخال أسماء النطاقات المخصصة بأحرف غير لاتينية، لتمكين الملايين من المستخدمين من الوصول إلى الإنترنت باستعمال حروف الكتابة غير اللاتينية. وأقامت اليونسكو علاقة تعاون وثيق مع هذه المؤسسة، وشاركت في تصميم السياسات عن طريق اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة للمؤسسة لضمان تمثيل كافة المجتمعات اللغوية والثقافية في شبكة المعلومات العالمية؛ وتوفير الخبرات اللغوية؛ ورفع الوعي بين الدول الأعضاء بتنفيذ أسماء النطاقات الدولية؛ وبناء القدرات في البلدان النامية.

١٠٣ - ويشكل مشروع منتدى التدريب المفتوح الذي أعدته اليونسكو محوراً تعاونياً للموارد اللغوية المجانية في كافة مجالات التنمية، وبخاصة اللغات، لتحسين الخدمة المقدمة تلبية لاحتياجات السكان المحليين في جميع أنحاء العالم من حيث اكتساب المعارف والمهارات. ويثيرها ما يزيد عن ٦٠٠ ١ عضو من وكالات الأمم المتحدة وأكثر من ٦٣٠ مؤسسة أخرى مكرسة للتنمية، بما في ذلك القضايا اللغوية. وجرى تحديث دراسة اليونسكو المعنونة "قياس التنوع اللغوي على الإنترنت في عام ٢٠٠٨" فأخذت العنوان التالي: "عشرون سنة من الخبرة في قياس التنوع اللغوي على الإنترنت: التوازن والآفاق".

١٠٤ - وأطلق الاتحاد الدولي للاتصالات مبادرة خاصة بشأن مساعدة السكان الأصليين على إعداد إجراءات ومشاريع مكرسة للعدالة في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها والمعرفة بها، استناداً إلى صون موروثاتهم وتراثهم الثقافي. وتشمل

(٣٨) جرت مناسبة سوق التقاسم في مقر منظمة الأغذية والزراعة ونظمتها منظمة التنوع البيولوجي الدولية (Biodiversity International)، وبرنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة المعارف التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي؛ انظر www.sharefair.net.

الأنشطة المعتمدة: (أ) تحديد ودعم مشاريع الاستدامة الذاتية لمجتمعات السكان الأصليين في منطقة الأمريكتين؛ و (ب) توفير معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمراكز الاتصالات، بغية تهيئة فرص الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أمام السكان الأصليين بغية زيادة معارفهم واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدتهم في الانضمام إلى عضوية مجتمع المعلومات العالمي؛ و (ج) الترويج لتدريس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق التدريب على الإنترنت، وتشجيع البحوث المتعلقة بالمعلومات، وتكييف أشكال مبتكرة من إقامة الشبكات؛ و (د) إجراء دراسة بشأن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها والمعرفة بها للمجتمعات المحلية للسكان الأصليين في المنطقتين الأفريقية والعربية، وتحديد الاحتياجات الخاصة لتطوير بواباتهم الخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (هـ) تنظيم حلقة عمل بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية للسكان الأصليين في أفريقيا من أجل إعداد مبادئ توجيهية لبواباتهم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩' وسائل الإعلام

١٠٥ - في ضوء الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أجرت اليونيسكو في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ سلسلة من الاحتفالات باليوم العالمي لحرية الصحافة على الصعيد الوطني في أكثر من ١٠٠ بلد، واستضافت في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ منتدى دولياً رفيع المستوى بشأن حرية التعبير، ركز على الدور المحوري الذي تضطلع به في تشجيع الحوار والديمقراطية والتنمية. وفي الوقت نفسه، جرت سلسلة من الاحتفالات على الصعيد الوطني. وتضمنت أيضاً الأنشطة ذات الصلة الشروع في إعداد النسخة المنقحة الثانية لمنشور حرية الإعلام: "دراسة استقصائية قانونية مقارنة" (Freedom of Information: A Comparative Legal Survey)، والمشروع المستمر الرامي إلى إعداد مجموعة أدوات تتعلق بحرية التعبير من أجل طلاب المدارس الثانوية.

١٠٦ - وواصل البرنامج الدولي لتنمية الاتصال أداء دوره كآلية لتعبئة الموارد تهدف إلى الترويج لتطوير وسائل الإعلام. ويعبر نجاح البرنامج عن الدور العالمي الذي تضطلع به اليونيسكو وريادتها في الترويج لإعداد وسائل إعلام حرة ومستقلة وتعددية. وقد بدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ تنفيذ ٦٠ مشروعاً بمخصصات من الميزانية تكاد تصل إلى مليوني دولار، وبدعم من البرنامج الدولي لدعم الاتصال في ٥٠ بلداً نامياً. وورد تسعون مقترحا بمشاريع من منظمات وسائل إعلام محلية لتقديمها خلال اجتماع مكتب البرنامج الذي سينعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

١٠٧ - وقد صدرت المجموعة الكاملة لمؤشرات تطور وسائط الإعلام التي أقرها المجلس الحكومي الدولي التابع للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال في آذار/مارس ٢٠٠٨ باللغات الإنكليزية والإسبانية والروسية والفرنسية والعربية وفضلا عن لغات أخرى. وهي تشكل أداة تشخيص مهمة لتقييم حالة وسائط الإعلام في سياق وطني ومساعدة أصحاب المصلحة في تحديد المجالات التي تستدعي مساعدة إنمائية. وقد صار يُعترف الآن بهذه المؤشرات بوصفها أداة لوضع المعايير يستخدمها أصحاب المصلحة ووكالات الأمم المتحدة المعنية بتطوير وسائط الإعلام والحكومة الرشيدة. وتضطلع اليونسكو بالتعاون مع أصحاب مصلحة آخرين بقيادة تطبيق المؤشرات في عدة بلدان مثل قيرغيزستان، وكرواتيا، وموزامبيق.

١٠٨ - وتواصل استمرار تعزيز التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة في مجال الاتصالات من أجل التنمية المستدامة. وتناول اجتماع الأمم المتحدة للمائدة المستديرة الحادي عشر المشترك بين الوكالات والمعني بالاتصالات من أجل التنمية، الذي انعقد في واشنطن العاصمة في آذار/مارس ٢٠٠٩، الرصد والتقييم وإرساء المؤسسات في مجال الاتصالات من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة.

١٠٩ - وأتاحت المرحلة الثانية من توسيع نطاق المراكز المتعددة الوسائط في المجتمعات المحلية في أفريقيا التي تقودها اليونسكو إنشاء أكثر من ٦٠ مركزا في مالي وموزامبيق والسنغال. وعلاوة على ذلك، فقد بدأ تنفيذ ما يقرب من ٣٠ مشروعا جديدا لتطوير وسائط الإعلام للمجتمعات المحلية ومركزا متعدد الوسائط في البلدان النامية.

١١٠ - وطورت اليونسكو كذلك تعاونها مع المفوضية الأوروبية، وتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، واتحاد رابطات البث الإذاعي في مجال تطوير وسائط الإعلام لضمان الوصول إلى المعلومات والمعرفة، وقادت تطوير نموذج عالمي لمنهج تدريب المعلمين من أجل الإلمام بوسائط الإعلام والمعلومات. وبدأت تنفيذ مشروع متكامل لتعزيز المعايير المهنية ونظام المساءلة الذاتية لوسائط الإعلام في آب/أغسطس ٢٠٠٨، ويستهدف هذا المشروع البلدان الواقعة في جنوب شرق آسيا.

١٠. الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

١١١ - بعد الأحداث الإقليمية الثلاثة التي جرى تنظيمها بدعم من اليونسكو في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وأوروبا، عُقد المؤتمر الإقليمي الرابع لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات - المؤتمر الدولي المعني بالمعلوماتية - في فييت نام في عام ٢٠٠٨. وناقش سبعون مشاركا يمثلون الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني واليونسكو قضايا مثل فرص الوصول، والسرية، والخصوصية، والتنوع، واحترام القيم

الإنسانية الأساسية. وقد كان الهدف الرئيسي من المؤتمر الأول المعني بمبادرة خطة عمل أخلاقيات المعلومات تنفيذ خطة العمل الصادرة عن المؤتمر الإقليمي الأول المعني بأخلاقيات المعلومات لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونُشرت المساهمات الفكرية ونتائج المؤتمر وهي متاحة على الإنترنت^(٣٩). ويسر المشروع أيضاً إنشاء "شبكة الجامعات المعنية بأخلاقيات المعلومات" و "شبكة شباب أمريكا اللاتينية المعنية بأخلاقيات المعلومات".

(ب) - تنفيذ المواضيع

'١' آليات التمويل

١١٢ - أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣/٢٠٠٨ بأن ينظم فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات مشاورات مركزة ومفتوحة لأصحاب المصلحة عن تنفيذ الفقرات من ٣ إلى ٢٨ من برنامج عمل تونس، فيما يتعلق بالآليات المالية اللازمة لمواجهة تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية. وفي الاجتماع الثالث للفريق المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، دارت جولة أولى للمناقشة داخل الفريق، ودعا الرئيس المشاركين إلى إرسال آرائهم إلى الأمانة العامة.

١١٣ - وشدد برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات على أنه لا بد من وضع تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في سياق الأهمية المتزايدة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا بوصفها وسيلة من وسائل الاتصال فحسب، ولكن أيضاً بوصفها أداة تمكن من تحقيق التنمية وأداة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٤ - وينبغي تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامةً على استثمارات ضخمة. ولا تستطيع بلدان عديدة، وبخاصة أقل البلدان نمواً، الوفاء بتلك المتطلبات المالية بنفسها، ويتعين عليها أن تلجأ إلى القطاع الخاص ومصادر الاستثمار الخارجية. وتسلم غالبية البلدان المانحة والوكالات المتعددة الأطراف بضرورة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد قدمت الدعم لطائفة من المشاريع. وتؤسّس المساعدة المقدمة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية عادة على الشراكات بين الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، والوزارات المحلية (مثل الاتصالات، والمالية، والتعليم، والصحة، والحكم المحلي)، ومجموعات المجتمع المحلي، والقطاع الخاص. وقد قدمت المنظمات الدولية ووكالات التنمية وكذلك

(٣٩) انظر <http://portal.unesco.org/>

مصارف التنمية الإقليمية موارد لمساعدة البلدان على تطوير استراتيجياتها وسياساتها الإلكترونية.

١١٥ - ولا يزال يجري استخدام الآليات القائمة لتمويل مجتمع المعلومات في تمويل نمو الهياكل الأساسية والخدمات الجديدة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد هباً الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة للعديد من البلدان فرص الوصول إلى التكنولوجيا، ورؤوس الأموال، والمهارات الإدارية، وأسواق التصدير. واستأثرت البلدان النامية بحصة كبيرة من المشاريع الرائدة الممولة من الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مدى السنوات العدة الماضية.

١١٦ - وفي أثناء المؤتمر المعني بالتمويل من أجل التنمية الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في الدوحة، لفت التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الانتباه إلى إمكانات الأساليب الجديدة القائمة على الشبكة العالمية والتوزيع والتحويل لحشد الأموال من أجل التنمية، بالدعوة إلى عقد جلسة عمل رفيعة المستوى بشأن التمويل المبتكر للتنمية الرقمية. وخلال هذا الحدث، تقارع قادة الأعمال التجارية والمبتكرون الأفكار بشأن إيجاد سبل جديدة لتعبئة الموارد بغية تحقيق جدول أعمال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية عن طريق تكنولوجيا الجيل الثاني من الويب ومنتديات الربط الشبكي الاجتماعي، مع الاعتماد على نتائج وتوصيات المؤتمر الرئيسي للتحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية وعنوانه: "الأمم المتحدة تلتقي بالويب ٢، وسائط الإعلام الجديدة، ومنظمو المشاريع الجدد، والفرص الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأسواق الناشئة"، الذي عُقد يومي ٢٥ و٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ في نيويورك، والمنتدى العالمي المعني بالوصول والموصولة: التمويل المبتكر لعملية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، الذي عُقد يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ في كوالالمبور.

١١٧ - ولم يحصل صندوق التضامن الرقمي، الذي أنشئ في جنيف في عام ٢٠٠٥ بوصفه آلية تمويل مبتكرة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات طابع طوعي والمفتوحة عضويته أمام أصحاب المصلحة المهتمين، على الدعم الكافي، ومن ثم فلم يتمكن من تقديم تمويل كبير لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢' حوكمة الإنترنت

(أ) تعزيز التعاون

١١٨ - وضع برنامج عمل تونس الخطوط العريضة لضرورة تعزيز التعاون في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت ورصد الأداء في ذلك المجال. وقد بدأ هذه العملية في عام ٢٠٠٦ المستشار الخاص للأمين العام المعني بحوكمة الإنترنت. وفي عام ٢٠٠٧، كلف الأمين العام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمواصلة عملية التشاور والمشاركة في تيسير عملية الإبلاغ بشأن تعزيز التعاون في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت. وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، طلب مكتب وكيل الأمين العام للإدارة تقارير الأداء السنوية وتلقاها من ١٠ منظمات بشأن موضوع تعزيز التعاون. وظهرت عدة عناصر مشتركة في الردود.

١١٩ - وأفادت جميع المنظمات بأنها بذلت جهوداً للاتصال بأصحاب المصلحة الآخرين. واضطلعت المنظمات الحكومية بأنشطة لتوسيع نطاق التعاون مع الأعمال التجارية، والمجتمع المدني، ومجتمع الإنترنت. وفي الوقت نفسه، أفادت منظمات مجتمع الإنترنت عما بذلته من أنشطة التوعية الموجهة للحكومات، والأعمال التجارية والمجتمع المدني. وتكاد تكون كافة المنظمات قد ذكرت أنها شاركت بنشاط في منتدى حوكمة الإنترنت، ولعظمها (بما في ذلك شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة، وجمعية الإنترنت، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واليونيسكو) ممثلون سواء في الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين التابع للمنتدى، أو في الفريق الاستشاري التابع لرئيس المنتدى. وشاركت عدة منظمات (بما في ذلك مجلس أوروبا، وجمعية الإنترنت، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واتحاد الشبكة العالمية) في إقامة تحالفات دينامية مع المنتدى. ومن المقرر مواصلة التركيز على المنتدى أثناء مناقشاته بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسات العامة.

١٢٠ - وأبرزت تقارير عديدة الأحداث المتعلقة ببناء القدرات مثل البرامج والمؤتمرات وحلقات العمل التعليمية. وتحدثت عدة منظمات عن التركيز على تيسير الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين. وأشار في بعض الأحيان إلى المشاركة في المنتديات المعنية بإعداد الإجراءات والسياسات المتعلقة بحوكمة الإنترنت، مع قيام مجلس أوروبا بوضع الخطوط العريضة لمسؤولياته عن تيسير التفاوض على المعاهدات المتصلة بسياسات الإنترنت. وناقشت المنظمة العالمية للملكية الفكرية مساهمتها الموسعة في الوساطة في نزاعات الملكية الفكرية

المتعلقة بتسمية النطاقات، وأشار الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أعماله بشأن توحيد مبادرات الفضاء الحاسوبي القائمة لتوفير إطار شامل لتوافق آراء أصحاب المصلحة المتعددين.

١٢١ - وفي حين أن الجهود المبذولة لدعم تعزيز التعاون اختلفت في طابعها باختلاف المنظمات، فإن تقارير الأداء توحى بأن الجهات التي قامت بالرد قد أخذت في الحسبان بجدية النداء الصادر عن برنامج عمل تونس لتعزيز التعاون.

(ب) منتدى حوكمة الإنترنت

١٢٢ - انتقل منتدى حوكمة الإنترنت إلى السنة الثالثة من عمره المؤقت المحدد بخمس سنوات، وعقد اجتماعه السنوي في حيدر أباد، الهند، خلال الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وكان الموضوع العام للاجتماع هو "الإنترنت للجميع". وحضر الاجتماع أكثر من ٤٠٠ ١ مشارك من ٩٤ بلدا. وبلغ المنتدى مرحلة النضوج من عدة جوانب. فقد أتاح المنتدى الثالث إجراء مناقشة لقضايا حساسة من الناحية السياسية في مناخ من النوايا الحسنة، ونجح في الحد من مخاوف الناس وشواغلهم. ونُظمت الجلسات الرئيسية تحت العناوين التالية: "بلوغ المليار التالي"، و "تعزيز الأمن الحاسوبي والثقة" و "إدارة موارد الإنترنت الحيوية". وغطى اليوم الأخير موضوع "القضايا الناشئة - إنترنت الغد"، و "الاستفادة والطريق إلى الأمام". وفي الوقت نفسه، جرى عقد ٨٧ حلقة عمل ذاتية التنظيم، ومنتديات لأفضل الممارسات، واجتماعات للتحالفات الدينامية، ومنتديات مفتوحة بشأن مجموعة واسعة من المواضيع وبشأن الولاية العامة للمنتدى.

١٢٣ - ونشأت عن المناقشة بعض الخيوط المعقدة. فقد اعتُبر التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين شرطا مسبقا للتصدي للمشاكل القائمة. وجميع المستخدمين جزء من الإنترنت، وتحمل كافة العناصر الفاعلة نصيباً من المسؤولية عن إيجاد الحلول. وفي حين جرى التسليم بضرورة مناقشة قضايا حوكمة الإنترنت على الصعيد العالمي، فقد ارتُئيت ضرورة العمل على الصعيد المحلي. وشاع فهم عام مفاده أنه لا يوجد حل واحد مناسب لجميع الحالات. وعلى جميع البلدان أن تجد حلولها بنفسها، تبعاً لحالتها. ويمكنها أن تجد الحلول الملائمة لاحتياجاتها عن طريق تقاسم أفضل الممارسات وتبادل المعلومات.

١٢٤ - وتناول اجتماع عام ٢٠٠٨ أيضا عملية الاستعراض، كما طلب ذلك برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات. وسوف تُعقد مشاورات رسمية أثناء الاجتماع الرابع للمنتدى في عام ٢٠٠٩، لإتاحة الفرصة أمام عضوية الأمم المتحدة لاتخاذ قرار في الوقت المناسب في حدود مهلة السنوات الخمس. وسوف يُعقد الاجتماع الرابع في شرم الشيخ، مصر، خلال الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

١٢٥ - وانتشرت أيضاً في عام ٢٠٠٨ مبادرات المنتدى الوطنية والإقليمية التي صبت في صميم اجتماع المنتدى السنوي. وأفيد عن مبادرتين أُطلقتا من أفريقيا: عُقد منتدى حوكمة الإنترنت لشرق أفريقيا في نيروبي، وقد جمع بين نتائج الاجتماعات الوطنية التي عُقدت في أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وكينيا. وعُقد اجتماع آخر في داكار، ركز على قضايا بلدان غرب أفريقيا المتعلقة بحوكمة الإنترنت. وعُقد اجتماع لمنتدى حوكمة الإنترنت في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مونتيفيديو، وعُقد الحوار الأوروبي بشأن حوكمة الإنترنت في ستراسبورغ، فرنسا واستضافه مجلس أوروبا. وعُقدت اجتماعات وطنية للمنتدى في المملكة المتحدة، وإيطاليا، وألمانيا.

٣' قياس مدى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

١٢٦ - واصلت الشراكة المعنية بقياس مدى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في خلال عام ٢٠٠٨ مساعدة البلدان النامية على جمع البيانات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استناداً إلى معايير متفق عليها دولياً، وتصنيف المؤشرات وتعميمها عالمياً وإقليمياً، وتنقيح القائمة الأساسية للمؤشرات وتوسيع نطاقها، والنظر في المسائل الجديدة مثل قياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه التكنولوجيا.

١٢٧ - وفي قراره ٣١/٢٠٠٨، سلم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأعمال الشراكة الرامية إلى إعداد المؤشرات، وأوصى بالنظر في وضع أسس مرجعية، ومؤشرات للأثر، لكي تواصل بحثها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، بغية تتبع التقدم المحرز في بلوغ الأهداف والغايات المحددة في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي. وأدرجت شعبة الإحصاءات المؤشرات الرئيسية التي جمعها مختلف أعضاء الشراكة في بوابة بيانات الأمم المتحدة الإلكترونية التي أنشأتها مؤخراً. وتولى معهد اليونسكو للإحصاءات إعداد المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم عقب عملية تجريبية لجمع البيانات، وحلقات عمل إقليمية، ومناقشة مع وزراء التعليم. ويعكف المعهد حالياً على توسيع نطاق تلك المؤشرات لتشمل البلدان التي أجرت عمليات تنفيذ للتكنولوجيا الجديدة في المدارس في جميع أرجاء البلد.

١٢٨ - ونقحت الشراكة القائمة الرئيسية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتشاور مع المكاتب الإحصائية الوطنية. وعُرضت القائمة المنقحة على الدورة الرابعة للجنة الإحصائية، وهي تغطي: (أ) مؤشرات عن البيئة الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة هذه التكنولوجيا؛ و (ب) وصول الأسر المعيشية والأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامهم لها؛ و (ج) استخدام المؤسسات التجارية لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات؛ و (د) قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (هـ) التجارة في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٢٩ - وعقب نداءات متكررة وجهها واضعو السياسات لطلب بيانات عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قرر أعضاء الشراكة إنشاء فرقة عمل جديدة معنية بالتأثيرات. وسوف تبحث فرقة العمل كيفية قياس التأثيرات وماهية البيانات المطلوبة. والهدف هو تزويد البلدان بمجموعة من الأدوات الإحصائية والتحليلية لتمكينها من إجراء تقييماتها للأثر بنفسها.

١٣٠ - وواصل فرادى أعضاء الشراكة تقديم المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات للاقتصادات النامية. وشمل هذا قيام الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات بوضع وتنفيذ دورات تدريبية، وإيفاد بعثات استشارية قطرية، وعقد حلقات عمل إقليمية ووطنية نظمها مختلف الأعضاء، وإعداد كتيبات إرشادية عملية مثل الدليل المتعلق بمجتمع المعلومات الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و” دليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة باقتصاد المعلومات ” (*Manual for the Production of Statistics on the Information Economy*) الذي وضعه الأونكتاد، ودليل قياس فرص وصول الأسر المعيشية والأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها لها“ (*Manual for Measuring ICT Access and use by Household, and Individuals*) الذي وضعه الاتحاد الدولي للاتصالات. وفي أيار/مايو، أصدرت الشراكة تقريراً إحصائياً شاملاً بعنوان ”مجتمع المعلومات العالمي: نظرة إحصائية“ (*The Global Information Society: a Statistical View*) ، عرض مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة على الصعيد العالمي وتقييماً للتقدم المحرز في قياس مجتمع المعلومات والفجوات المتبقية في البيانات.

١٣١ - وأصبحت قاعدة بيانات تقييم مؤتمر القمة العالمي التي تدار تحت إشراف الاتحاد الدولي للاتصالات أداة مفيدة لتبادل المعلومات بشأن مشاريع التنفيذ المتصلة بمسارات العمل. وكان قد تم تسجيل أكثر من ٣ ٨٠٠ مشروع في قاعدة البيانات بحلول أيار/مايو ٢٠٠٨. ويقدم ”التقرير عن تقييم مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٨ (*Report on the WSIS Stock Taking 2008*)“ الذي صدر أيضاً في أيار/مايو ٢٠٠٨ معلومات محدثة إلى أصحاب المصلحة بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الحكومات والمنظمات الأخرى فيما يتصل بتحقيق أهداف وغايات مؤتمر القمة العالمي ابتداء من نهاية عام ٢٠٠٥ وحتى منتصف عام ٢٠٠٨.

١٣٢ - وسوف تركز أعمال الشراكة المقبلة على ما يلي: (أ) مواصلة تنقيح القائمة الأساسية للمؤشرات، بما في ذلك وضع مؤشرات متعلقة بقياس الحكومة الإلكترونية؛ و (ب) توسيع نطاق أنشطة قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (ج) مواصلة مساعدة البلدان النامية في أعمالها المتعلقة بإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر الحلقات الدراسية وحلقات العمل التدريبية الإقليمية والوطنية، فضلاً عن إسداء المشورة للبلدان (وسيشكل الدليلان اللذان وضعهما الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات بشأن قياس إحصاءات استخدام المشاريع التجارية والأسر المعيشية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والدورات التدريبية ذات الصلة التي تعقدها المنظمتان، أدوات مفيدة في إطار هذا الجهد)؛ و (د) مواصلة تعميق الوعي السياسي بأهمية قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عن طريق تحسين أدوات الاتصال، والمشاركة النشطة في الجهود الدولية الرامية إلى قياس التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي والأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

١٣٣ - أُحرز تقدم كبير في عام ٢٠٠٨ في سبيل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وقد أفادت مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة عن العديد من الأنشطة. غير أنه نظراً لعدم وجود آلية للإبلاغ فيما يتصل بالأنشطة التي اضطلع بها أصحاب المصلحة الآخرون، يظل من الصعب على ميسري مسارات العمل واللجان الإقليمية أن يقيموا الجهود التي بذها المجتمع المدني، وكيانات الأعمال التجارية، والشركات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتقديم تقرير عنها إلى أمانة لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. كما أن عدد أصحاب المصلحة، وعدد التوصيات والالتزامات، فضلاً عن غياب الأسس المرجعية والأهداف من خطة عمل جنيف، هي أمور تعقد تقييم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي.

١٣٤ - وفيما يتعلق بتيسير مسارات العمل، ففي حين أن بعض الجهات قد أبلغت عن نجاحها في استنهاض أصحاب المصلحة ذوي الصلة من خلال الشبكات الإلكترونية وعقد مشاورات واجتماعات مباشرة، استمر غيرهم في مواجهة صعوبات ملحوظة في تأمين مشاركة جميع أصحاب المصلحة وأبلغوا عن تدني معدل مشاركة أصحاب المصلحة الجدد في عملية التيسير. وكان من بين العقبات التي تم تحديدها ارتفاع التكلفة المتصلة بالاجتماعات التيسيرية المباشرة التي عقدت في جنيف، الأمر الذي يجعل أصحاب المصلحة من البلدان النامية يحجمون عن المشاركة.

١٣٥ - وثمة حاجة إلى زيادة التنسيق بين الوكالات الميسرة الرئيسية وأمانة اللجنة، بغية تبسيط وتجميع المناسبات المتصلة بمؤتمر القمة العالمي، بما فيها اجتماعات تيسير مسارات

العمل، في مناسبة من أسبوع واحد بالاقتران مع الدورة العادية السنوية للجنة. وأثناء اجتماع تشاور مفتوح نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اقترح بعض المشاركين، فيما اقترحوه، أن يجري تنظيم مجموعة المناسبات المتصلة بمؤتمر القمة العالمي بإدراج جلسة عامة افتتاحية وأخرى ختامية، وجلسات متوازية بشأن مسارات العمل فيما بينهما، وأن يجري تنظيم المناسبات وفقاً لمواضيع محددة، تشمل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأهداف الإنمائية للألفية، وآليات التمويل، والأمن، والوصول المفتوح إلى الأدبيات العلمية. ويضع منظمو المناسبات المتصلة بمؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٩ العديد من هذه المقترحات في الحسبان.

١٣٦ - وثمة حاجة أيضاً إلى قياس التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف والغايات المحددة المدرجة في خطة عمل جنيف وفي برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات. وللجنة في هذا الشأن أن تنظر، عن طريق أمانتها، في إقامة تعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ومع المنسقين والميسرين الرئيسيين، لتصنيف خطوط العمل الأحد عشر حسب مجموعات من المواضيع المحددة.

١٣٧ - ولا تزال تظهر مواضيع جديدة لم تكن تشغل مكانة مهمة في المرحلتين الأولى والثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، مثل الخصوصية على الإنترنت، وحماية الأطفال على الإنترنت. ويوصى بالألا يقتصر تركيز اللجنة في المستقبل على الجوانب الإيجابية لنشوء مجتمع المعلومات، وأن تركز أيضاً على مختلف المخاطر، بما فيها "تصيد المعلومات"، والأنواع الأخرى من الجرائم الحاسوبية.

١٣٨ - وللجنة أن تنظر في التركيز على سياسات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المواتية للفقراء، ويشمل ذلك الحاجة إلى توفير فرص الوصول إلى النطاقات العريضة على مستوى عامة الجماهير، بغية تضييق الفجوة الرقمية بين البلدان وفي داخلها.

١٣٩ - ولا بد من أن يزيد أصحاب المصلحة جميعاً من تركيزهم على جوانب التمكين من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة. وينبغي أن يكون التمكين وتعزيز العمليات الديمقراطية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم من المواضيع ذات الأولوية للجنة. وينبغي أن يولي جميع أصحاب المصلحة المزيد من العناية بالمساهمات التي يحتمل أن تقدمها هذه التكنولوجيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر.

١٤٠ - وفي حين أن الإمداد بالهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال يشكل أولوية للعديد من البلدان النامية، فمن المهم الاعتراف بأن رفع مستوى الدخل على الإنترنت وحده لا يتيح بالضرورة مجتمعاً معلوماً للجميع. فالوصول المفيد على مستوى

الأفراد أو المجتمع يستلزم ما هو أكثر من الهياكل الأساسية. ولا تزال القدرات البشرية - في ظل عدد يقدر بـ ٧٧٦ مليون شخص بالغ غير ملم بالحاسوب، و ٦٥ مليون طفل خارج المدارس - والافتقار إلى المحتوى المحلي يمثلان عنق زجاجة خطير في هذا السياق. إن الناس في حاجة إلى أموال للتمكن من تحمل نفقات الوصول وإلى المهارات اللازمة لاستخدام الخدمات والمعدات. ومن ثم، ينبغي للجنة أن تسعى إلى تعزيز فهم أشمل للوصول وأن تؤكد على عوامل جانب الطلب، مع التركيز على تمكين المجتمعات المحلية وتمكين المواطنين.
